التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

نشرت من قبل
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

بالتعاون مع
وزارة التجهيز والتهيئة الترابية و التنمية المستدامة

المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لولاية سيدي بوزيد

ملخص

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

نشرت من قبل
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

بالتعاون مع
وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة

المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لولاية سيدي بوزيد

ملخص

أفريل 2015

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

خريطة سيدي بوزيد

الفـــهـرس

التمهيد 4

1. المقدمة 6

2. مسار التنمية الجهوية بالولاية 8

3. خصوصيات وضعيات القطاعات 15

4. إشكالية التنمية بالولاية 23

5. الرؤية الاستراتيجية وشروط تحقيق تنمية مستدامة بالجهة 25

6. خطة عمل المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة 26

التمهيد

لقد سلطت ثورة 14 جانفي 2011 الضوء على مسألة التنمية الجهوية خاصة في المناطق الداخلية للبلاد التونسية التي لطالما عانت نوعا من التهميش مقارنة بالمناطق الساحلية. وتعاني بلادنا من مشكل التفاوت الجهوي خاصة بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية، وهذا التفاوت لم ينشأ حديثا وإنما تمتد جذوره إلى زمن بعيد.

ويعود هذا التفاوت الجهوي في الحقيقة إلى منوال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي اعتمدته بلادنا منذ السبعينات. فقد أدى تحرير الاقتصاد التونسي وإدماجه تدريجيا في العولمة منذ تلك الفترة إلى تركيز النشاط الاقتصادي، وخاصة الصناعي، والثروات في الشريط الساحلي، وتحديدا في مناطق الشمال الشرقي والوسط الشرقي للبلاد التونسية. ونتيجة لذلك، ورغم التطور الذي سجله الاقتصاد التونسي، فإن التفاوت بين المناطق لم يتوقف عن التفاقم، وتدل العديد من المؤشرات على ذلك، مما أدى إلى "انقسام مجالي" في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أسباب هذا التفاوت الجهوي أيضا، اتباع نظام حكومة يعتمد بالأساس على المركزية المفرطة لسلطة القرار بما لا يتوافق مع نمو المؤسسات المحلية التي تمثل طموحات واختيارات المجتمعات المحلية في ما يتعلق بتنمية أقاليمها.

وعلى الرغم من هذا التفاوت الجهوي، فقد اكتسبت بلادنا، في مجال التخطيط الجهوي للتنمية، تجربة مهمّة بفضل مؤسسات مختصة مكّنت من التخفيف الجزئي للتأثير السلبي لمنوال التنمية ونظام الحوكمة المركزية. غير أن منهج التخطيط الجهوي الذي وضع منذ الثمانينات لم يكن نسبيا ناجعا بسبب ضعف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الجهوية و عدم تشريك الفاعلين الحقيقيين في تحديد الإختيارات والأولويات التنموية.

وقد أقرّ الدستور التونسي الجديد (جانفي 2014) السلطة المحلية على أساس اللامركزية من خلال الجماعات المحلية التي تعتمد على الوسائل الديمقراطية التشاركية في تخطيط مشاريع التنمية ومتابعة تنفيذها (الفصل 139). ولتفعيل هذا الاختيار الأساسي في الدستور التونسي الجديد، فإن بلادنا في حاجة مستعجلة إلى دعم قدرات الجماعات المحلية والفاعلين المحليين فيما يتعلق بالتخطيط والحوكمة الرشيدة في مجال التنمية المحلية.

وفي هذا الإطار فإن مبادرة إعداد المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة (PREDD) لولاية سيدي بوزيد، باعتماد مقاربة تشاركية تجمع بين مختلف الفاعلين المحليين (هياكل إدارية، قطاع خاص، مجتمع مدني، جماعات علمية)، تمثل تجربة نوعية يمكن الاستئناس بها قصد تجديد مقاربات ومناهج التخطيط المحلي ودعم اللامركزية والديمقراطية التشاركية.

وبفضل الرؤية الاستراتيجية وخطة العمل الطموحة التي تم تحديدها من خلال المخطط فإن الجهة يمكنها أن تطور مسار تنميتها في اتجاه الاستدامة والاندماج بين مختلف مكوناتها و الانصهار في فضاء اقتصادي أوسع. كما سيمثل هذا المخطط إطارا عمليا لبناء شراكة فاعلة بين الدولة والجماعات المحلية لكي تصبح هذه الولاية فضاءا نشطا جذابا يساهم في ازدهار البلاد التونسية ودعم ديمقراطيتها الناشئة.

منير مجدوب
كاتب الدولة لدى وزير التجهيز،
والتهيئة الترابية، والتنمية المستدامة
مكلف بالتنمية المستدامة

1. المقدمة

تمّ إعداد المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بولاية سيدي بوزيد في إطار البرنامج التونسي-الألماني للبيئة (PPE) الذي تم تنفيذه بالتعاون بين كتابة الدولة للبيئة بوزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة، والتعاون الألماني (GIZ).

كما يتنزّل إعداد هذا المخطّط في إطار بروتوكول الاتفاق بين تونس وسويسرا لدعم الانتقال الديمقراطي بتونس، وهو الذي أطلق مسارا تحاوريّا متعدّد الأطراف سمّي بـ "المائدة المستديرة الاقتصادية"، وقد شمل ولايات مدنين وسيدي بوزيد والقصرين والكاف، وأشرفت عليه دواوين التنمية (ديوان تنمية الجنوب، ديوان تنمية الوسط الغربي، ديوان تنمية الشمال الغربي) ومراكز الأعمال بالجهات الأربع المذكورة.

وبعد أن حظي مسار إعداد المخطّطات الجهويّة للبيئة والتنمية المستدامة بالمصادقة من طرف وزارة البيئة ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط، في سنة 2012، تم الاتفاق بين البرنامج التونسي-الألماني للبيئة (PPE) و برنامج "المائدة المستديرة الاقتصادية" على تطوير شراكة متعدّدة الأطراف تمكّن من اعداد المخططات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة في الجهات الأربع المعنيّة.

وتهدف مبادرة اعداد المخططات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة الى:

- تمكين كل من الجهات الأربعة المعنية بإطار استراتيجي ونظرة استشرافية حول التنمية الجهوية تتنزل ضمن أفق مستديم ويتمّ تبنيها من قبل الفاعلين المحليين. فالهدف هو أن يمنح هؤلاء الفاعلين الوسيلة الملائمة لتيسير إعادة إطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجهتهم.

- تعزيز قدرات الأطراف المحليّة في مجال التشاور والتشخيص والتخطيط التشاركي من أجل تنمية جهوية تتنزّل في أفق الاستدامة ، وذلك عبر آليات التدرب الجماعي.

- المساهمة في تجديد مقاربات التخطيط والتنمية الجهوية في البلاد، بالتركيز على الأبعاد التشاركية بالنسبة للفاعلين المحليين ودعم تبنيهم وتملكهم الفعلي للاستراتيجيات والمخططات التنمويّة الجهويّة للتنمية.

وقد تضمّن مسار إعداد المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بولاية سيدي بوزيد مرحلتين أساسيين:

• مرحلة التشخيص :

انتهت هذه المرحلة بتقديم تشخيص شامل لمسار ووضع التنمية في الولاية، منذ عشرتين على الأقلّ، وتقديم تشخيص قطاعي يشمل القطاعات ذات الأولوية بمقتضى ما حدّده أعضاء المائدة المستديرة الاقتصادية، وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

القطاعات المنتجة :

- الفلاحة
- الصناعة
- الخدمات

القطاعات الأفقية :

- التهيئة العمرانية والبنية الأساسية
- التعليم العالي والتكوين المهني والبحث والتطوير
- البيئة: النفايات والتطهير والمقاطع

لقد خضعت أعمال التشخيص الشامل والقطاعي لمقاربة تشاركية، ومكّنت من تحديد إشكالية التنمية في الولاية من جهة، ووضع الرؤية والتوجهات الاستراتيجية لتنمية الولاية من جهة أخرى.

• مرحلة التخطيط :

خصّصت هذه المرحلة لإعداد خطّة عمل للتنمية المستقبلية للولاية، واعتمدت بدورها مقاربة تشاركية، وأخذت بعين الاعتبار خصوصية الإشكالية الحالية والرؤية المستقبلية للتنمية في الجهة. وتهدف خطّة العمل إلى تفعيل الرؤية والتوجهات الاستراتيجية (كما تمّ تحديدها في المرحلة الأولى)، مع تنزيل هذه الخطّة في أفق الاستدامة لمسار التنمية الجهوية، واستجابته لتطلّعات الأطراف المحليّة.

وعلى الصعيد العملي فإن مسار إعداد الخطة الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة لولاية سيدي بوزيد قد تطلب تنظيم عدد من ورشات العمل[1] التي ضمّت مختلف الفاعلين (مصالح فنية وهياكل مهنية ومجتمع مدني وقطاع خاص وجامعيين وخبراء) وقد تميزت منهجية العمل بالسمات التالية:

- العناية بالتشخيص المعمّق من خلال اعتماد مقاربات تحليلية تمنح الأفضلية للجانب التفسيري ولا تكتفي بالصيغ الوصفية لاشكاليات التنمية بالجهة.

- الاعتماد المطلق على المقاربة التشاركية في كلّ مراحل إعداد المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة، بغاية تشريك جميع الأطراف المنتمية للجهة، ومساهمتها في هذا المسار وما بعده، وجعلها تشعر بتملّك المعاينات والتحاليل ومقترحات العمل المترتّبة عليها.

- التكامل والتخصيب المتبادل بين معارف الخبراء ومهارات التقنيين في مجال التنمية، وتجربة المهنيين والتزام المواطن الحريص على تنمية جهته.

- الأخذ بعين الاعتبار، بصفة متوازية، البعدين القطاعي والمجالي في تحليل الإشكاليات الخصوصية للجهة وصياغة المقترحات لتطويرها مستقبلا في إطار رؤية مندمجة.

تتضمّن هذه الوثيقة التأليفية للمخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة الخاص بولاية سيدي بوزيد تقديم نتائج التشخيص الشامل والقطاعي، وإشكالية التنمية للولاية، والرؤية والتوجهات الاستراتيجية للتنمية المستقبلية للجهة، وخطّة العمل لتفعيل هذه التوجهات.

1 انعقدت الورشة الأولى يومي 30 نوفمبر و1 ديسمبر 2012 قصد تحديد القطاعات ذات الأولوية وكذلك عرض منهجية العمل اما الورشة الأخيرة فتم عقدها يومي 18 و19 مارس 2014 قصد عرض الصيغة النهائية للمخطط

2. مسار التنمية الجهوية بالولاية

تقع ولاية سيدي بوزيد في الوسط الغربي للبلاد التونسية، وتمتدّ على مساحة 7415 كلم مربع، بما يعادل 4.5 بالمائة من المساحة الجملية للبلاد، وتضمّ، في سنة 2014، حوالي 418912 نسمة ، بما يعادل 3.9 بالمائة من سكّان الجمهورية التونسية.

أحدثت ولاية سيدي بوزيد سنة 1974، وتضمّ في الوقت الحالي 12 معتمديّة (بئر الحفي و سبالة أولاد عسكر و جلمة و مكناسي و منزل بوزيان و مزونة و أولاد حفوز و الرقاب و سيدي علي بن عون و سيدي بوزيد الشرقية و سيدي بوزيد الغربية و سوق الجديد) كانت تابعة سابقا للولايات المجاورة والتي احتفظت معها بعلاقات اجتماعية واقتصادية مهمّة لا تساعد بالضرورة على تحقيق الاندماج الجهوي داخل ولاية سيدي بوزيد التي تنتمي اليها حاليا.

وتقع الجهة في طبقات مناخية تتراوح من الجافة في جنوب الولاية إلى نصف الجافة في شمالها، مع العلم أنّ هذه الطبقة الأخيرة لا تشمل إلاّ 2 بالمائة من المساحة الجملية للولاية. ولهذا السبب، تتسم المنطقة بقلّة الأمطار (المعدّل السنوي يتراوح بين 200 و230 ملم)، وقلّة انتظامها بين السنوات وفي السنة الواحدة. وعلى صعيد الموارد المائية، تتمتع ولاية سيدي بوزيد بمخزون جوفي لا يستهان به، رغم غلبة الطابع المناخي الجافّ. ويتجاوز منسوب مياه السيلان 131 مليون متر مكعب، لا يستعمل منها حاليّا إلاّ 46 بالمائة. أمّا المخزون المائي الجوفي، فيتوزّع بين الموائد السطحية التي توفر62 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للاستعمال، والموائد العميقة التي توفر 88.8 مليون متر مكعب. أما فيما يخص موارد التربة، فإنّ الجهة تتمتّع بسهول واسعة، مع منسوب ترابي على جانب من الملائمة للنشاط الزراعي، فـ 20 بالمائة من أراضي الجهة ثريّة بالمواد العضوية وذات الخصوبة العالية، و35 بالمائة من الأراضي فتيّة متأتية من السيلان. أما الأراضي الرملية التي تمثل جزءا هاما من موارد التربة بالجهة، فهي ذات طبيعة عميقة وتتسم بقابلية كبيرة على تخزين مياه الأمطار، بما يسمح نسبيا بالتعويض عن ندرة الأمطار وضعف انتظامها.

ولقد مكنت موارد المياه والتربة بالجهة من تسهيل عملية "الثورة الزراعية" التي عاشتها الجهة منذ السبعينات، والتي أحدثت تغييرا عميقا في انماط الإنتاج والمشاهد الزراعية بها. فلقد وقع تعبئة واستغلال هذه الموارد عبر إنشاء العديد من المناطق السقويّة العمومية والخاصة (48000 ألف هكتار) وغرس مساحات شاسعة بالزياتين والأشجار المثمرة (293000 هكتار) مما غيّر شيئا فشيئا المشهد الجهوي من سباسب يغلب فيها النشاط الرعي إلى حقول شاسعة لزراعة الخضروات والحبوب والأشجار.

لقد ساهم في هذه الثورة الزراعية كلّ من السلطات العمومية وفلاّحو الجهة، كما استفادت من دعم العديد من برامج التنمية الدولية، سواء الثنائية[2] أو المتعدّدة الأطراف. وفي هذا الصدد، يذكر أنّ مشروعين مهمّين شارك في تمويلهما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (فيدا) واضطلعا بدور بالغ في التنمية الزراعية لسيدي بوزيد. فأحدهما كان يتعلّق بتنمية الزراعة السقوية بتكلفة 13.9 مليون دينار، والثاني كان يتعلّق بتنمية الزراعة في المناطق البعلية، وخاصة زراعة الأشجار، وقد بلغت تكلفته 13.3 مليون دينار. وقد تجسّد أيضا الجهد الوطني لصالح تطوير الزراعة في مستوى التأطير المؤسساتي الذي مكّن من إنشاء العديد من الهياكل المتخصّصة في تطوير الزراعات المروية و البعلية ، منها خاصة ديوان احياء أراضي واد مجردة (1970–1979) وديوان الأراضي السقوية بسيدي بوزيد (1983 ـ 1989).

وقد شهد الاستثمار، باعتباره العامل الأهمّ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تطوّرا متفاوتا في ولاية سيدي بوزيد منذ السبعينات:

- فخلال الفترة الممتدّة من 1973 إلى 1985، استأثرت جهة الوسط الغربي التي تقع فيها سيدي بوزيد باستثمارات بلغت 393.5 مليون دينار، بما يعادل حوالي 7.3 بالمائة من مجموع الاستثمارات العمومية التي وفّرتها الدولة، مع أنّ المنطقة

2 خاصة الوكالة السويدية للتنمية الدولية التي امتد تدخلها بالجهة لفترة طويلة نسبيا (1974–1992)

كانت تمثّل آنذاك 14.2 بالمائة من مجموع السكّان. وعلى سبيل المقارنة، حظيت منطقة الجنوب في نفس الفترة، وكانت تضمّ عددا من السكّان مماثلا تقريبا للوسط الغربي، بما يعادل 20.2 بالمائة من الاستثمار العمومي. ويؤكّد تحليل نسبة الاستثمار القطاعي للجهة، بالمقارنة بالمعدّل الوطني، تعرّض منطقة الوسط الغربي للتهميش. فقد سجّل الوسط الغربي نسبة 37 بالمائة في ميدان البنية الأساسية، و49 بالمائة في ميدان الصناعات التحويلية، و66 بالمائة في ميدان الفلاحة. كما يتأكّد تهميش المنطقة من خلال مراجعة الاستثمار العمومي بحساب الفرد الواحد، وهو يساوي 51 بالمائة من المعدّل الوطني[3]. فيمكن القول حينئذ إنّ جهة سيدي بوزيد لم تحظ في هذه الفترة بجهد متميّز من قبل الدولة لدعم التنمية في الولاية الجديدة التي أحدثت سنة 1974، وذلك على غرار ما حصل في بقية منطقة الوسط الغربي.

- خلال المخطط الخماسي السابع (1987–1991)، حظيت ولاية سيدي بوزيد باستثمار عمومي بلغ 194 مليون دينار، أي ما يعادل 4.3 بالمائة من مجموع الاستثمار الوطني في عامة البلاد، وباستثمار خاص بلغ 50 مليون دينار ، أي ما يعادل 1 بالمائة من مجموع الاستثمار الخاص. ويظهر تحليل متوسط الاستثمار للفرد الواحد أنّ منطقة سيدي بوزيد كانت محظوظة نسبيّا خلال هذه الفترة، إذا اعتبرنا الاستثمار العمومي (557 دينارا للفرد)، بالمقارنة لا فقط بالمعدّل الوطني (531 دينارا للفرد) ولكن أيضا بالمعدّل المسجّل في الشريط الساحلي (510 دينارا) والمناطق الداخلية (531 دينارا). بالمقابل، سجّلت الجهة في نفس الفترة نتائج ضعيفة نسبيّا في مجال الاستثمار الخاص (143 دينارا) بالمقارنة بالمعدّل الوطني (549 دينارا) وبمعدّل الشريط الساحلي (732 دينارا) ومعدّل الجهات الداخلية (336 دينارا). وهكذا يبدو وكأنّ الدولة سعت في الفترة المفصلية التي تبعت 7 نوفمبر 1987 إلى تدارك التأخّر الحاصل في الجهة في مستوى الاستثمار العمومي، لكنّ هذا الجهد لم تترتّب عليه حركة موازية لاستجلاب الاستثمار الخاص، ولم يتواصل خلال المخططات الخماسية اللاحقة.

- أثناء الفترة الممتدّة من 1992 إلى 2010، حظيت ولاية سيدي بوزيد باستثمارات عمومية بلغت 950 مليون دينار، أي 2.8 بالمائة من مجموع الاستثمارات المخصصة في البلاد كلّها، وكانت نسبة سكّان الولاية تمثل 3.8 بالمائة من مجموع سكّان الجمهورية التونسية. وعلى هذا الأساس، فإنّ ولاية سيدي بوزيد تصنّف ضمن الولايات الأقلّ استفادة في البلاد. إذ احتلّت المرتبة 18 على 24 ولاية في الجمهورية وحظيت بعناية أقلّ من العديد من الولايات الأخرى، سواء منها الساحلية أو الداخلية: سوسة (6.2 بالمائة من الاستثمارات مقابل 5.1 بالمائة نسبة السكّان)، بنزرت (6.2 بالمائة من الاستثمارات مقابل 5.1 بالمائة نسبة السكّان)، قابس (4.8 بالمائة من الاستثمارات مقابل 3.4 بالمائة نسبة السكّان)، جندوبة (4.7 بالمائة من الاستثمارات مقابل 3.9 بالمائة من نسبة السكّان)، قفصة (5.1 بالمائة من الاستثمارات مقابل 3.2 بالمائة من نسبة السكّان). إنّه قطعا مسار حقيقي للتهميش وللتخلّي عن هذه المنطقة من قبل السلطات العمومية، وهو يتأكّد بأكثر وضوح إذا راجعنا معدّل الاستثمار العمومي للفرد الواحد، إذ نرى حينئذ أنّ ولاية سيدي بوزيد سجّلت رقما (2296 دينارا) أقلّ بكثير من المعدّل الوطني (3222 دينارا)، وأقلّ من المعدّل المسجّل في المناطق الداخلية (3702 دينارا)، وأقلّ من المعدّل المسجّل في الشريط الساحلي (2875 دينارا). وإجمالا، يمكن القول إنّ سيدي بوزيد كادت تحتلّ بذلك المرتبة الأخيرة بين 24 ولاية في الجمهورية، إذ لم تترك بعدها إلّا ولاية منوبة في سلّم الاستثمار العمومي بالنسبة للفرد الواحد.

الشكل البياني 1 :
معدّل الاستثمارات العمومية للفرد الواحد (بالدينار) بين 1992 و 2010

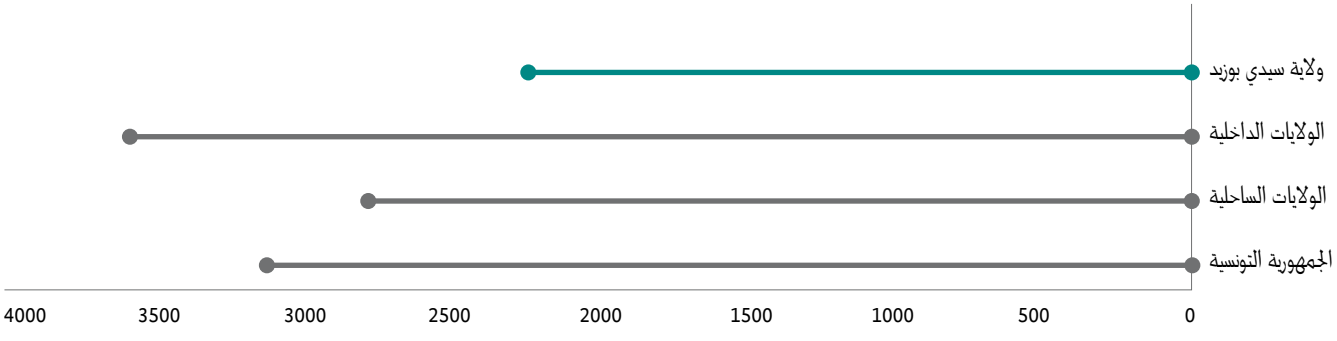

3 حسب المندوبية العامة للتنمية الجهوية (1986)

- لم تتمكّن جهة سيدي بوزيد، بسبب هذا "التخلّي" من السلطات العمومية، من استدراك تأخّرها بالمقارنة ببقية البلاد، ولا من حشد استثمارات مهيكلة تسمح لها بإطلاق اقتصاد الجهة من جديد وإدخال التغييرات العميقة فيه. هكذا نرى، مثلا، أنّ جهود الدولة خلال العشرية 2001–2011 في مجال البنية التحتية، قد تمحورت في الأساس على المناطق الريفية في الولاية. فالتطوّرات ذات البال التي حصلت في مستوى شبكة الطرقات كادت تقتصر تقريبا على المسالك المعبّدة (أكثر من 85 بالمائة) والمسالك المهيّأة (أكثر من 76 بالمائة). بالمقابل، ظلّت طرقات التواصل الصالحة لربط ولاية سيدي بوزيد ببقيّة البلاد على حالتها الأصلية، دون تغيير يذكر. وخلال العشرية 2002–2011، لم تتطوّر الطرقات المحلية المعبّدة إلاّ بنسبة 1.7 بالمائة، والطرقات الجهوية المعبّدة إلاّ بنسبة 10 بالمائة، ولم يسجّل أيّ تطوّر بالنسبة إلى الطرقات الوطنية المعبّدة.

جدول 1 : تطوّر البنية التحتية للطرقات في ولاية سيدي بوزيد (بحساب الكيلومترات)

نوع الطريق	2001	2006	2011
طرقات وطنية معبّدة	249	249	249
طرقات جهوية معبّدة	213	213	234
طرقات محلية معبّدة	242	245	246
طرقات محلية غير معبّدة	14	14	14
مسالك معبّدة	529	843	980
مسالك مهيّأة	116	13	204
مسالك غير معبّدة	076 6	884 5	996 4

- وعلى صعيد الاستثمار الخاص، حظيت ولاية سيدي بوزيد أثناء الفترة الممتدّة من 1992 إلى 2010 بمبلغ 1141 مليون دينار، بما يعادل 1.9 بالمائة من مجموع الاستثمارات الخاصة في مجموع الولايات. وبهذه الاعتمادات، ظلّت سيدي بوزيد في مرتبة في غاية التأخّر مقارنة بالجزء الأكبر من الولايات الساحلية التي استأثرت بالنصيب الأوفر من الاستثمارات الخاصة في البلاد (70.7 بالمائة). بالمقابل، تبدو ولاية سيدي بوزيد، إذا قارناها بالولايات الداخلية في البلاد، في وضع الولايات المحظوظة نسبيّا (مع مدنين وقابس وباجة والقيروان والقصرين) التي حظيت أكثر من غيرها بالاستثمارات الخاصة. وتشهد هذه المعطيات على أنّ الجهة لم تكن خالية من عوامل الجاذبية للاستثمار.

ويتأكّد تأخّر ولاية سيدي بوزيد باعتماد تحليل معدّل الاستثمار الخاص للفرد الواحد. فقد كان هذا المعدّل في حدود 2785 دينارا، وبذلك تكون الولاية قد حقّقت نتيجة أضعف بكثير من المعدّل الوطني (5742 دينارا) وأضعف من معدّل المناطق الساحلية (6872 دينارا)، بل أضعف أيضا من معدّل المناطق الداخلية (4062 دينارا). وقد حقّق هذا الرقم الأخير بفضل حيوية الاستثمار الخاص في ولايات مدنين وقابس وزغوان التي تقترب من معدّل الولايات الساحلية. أما إذا قارنّا ولاية سيدي بوزيد بالولايات الأخرى، وجدنا أنّ ثلاث ولايات منها فقط قد سجلت نتائج أكثر سوءا من ولاية سيدي بوزيد في مجال الاستثمار الخاص للفرد الواحد، وهي جندوبة وقفصة وسليانة. وعلى العكس، حطّمت ولاية نابل في هذا المجال الرقم القياسي بتحقيق مبلغ 9508 دينارا للفرد الواحد، أي ما يعادل 3.4 مرّة النتيجة التي حقّقتها ولاية سيدي بوزيد.

الشكل البياني 2 : معدّل الاستثمار الخاص للفرد الواحد (بالدينار) بين 1992 و 2010

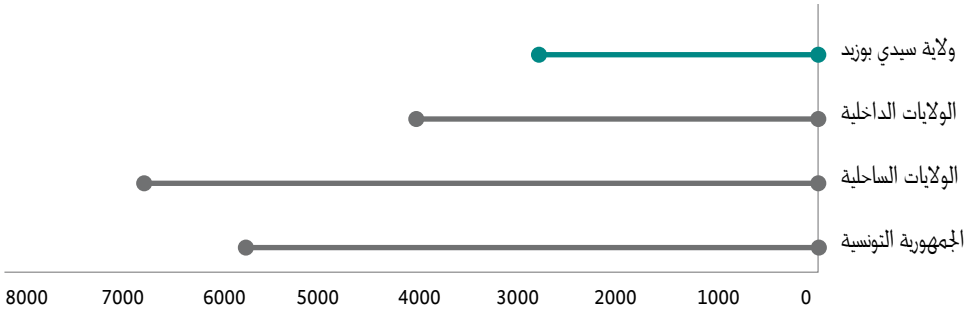

جدول 2 : الاستثمارات العمومية والخاصة بين 1992 و 2010

الاستثمار العمومي			الاستثمار الخاص			مجموع الاستثمارات		
1	%	2	1	%	2	1	%	2
الولايات الساحلية (10)								
17 810	52,4	2 857	42 830	70,7	6 872	60 640	64,1	9 729
الولايات الداخلية وولايات الجنوب (14)								
16 181	47,6	3 705	17 739	29,3	4 062	33 920	35,9	7 766
ولاية سيدي بوزيد								
950	**2,8**	**2 296**	**1 141**	**1,9**	**2 785**	**2 092**	**2,2**	**5 053**
الجمهورية التونسية								
33 991	100	3 222	60 570	100	5 742	94 560	100	8 965

1: حجم الاستثمارات (مليون دينار)

2: معدّل الاستثمار للفرد الواحد (دينار)

المصدر: الإدارة العامة لوزارة التنمية الجهوية، مع إضافات.

- ساعد تطوّر آليات القروض الصغرى على التعويض الجزئي، على الأقلّ، عن ضعف الاستثمار العمومي والخاص، لا سيّما عبر البنك التونسي للتضامن الذي أحدث في أواخر التسعينات للقيام بالتمويل المباشر، أو التمويل عبر "الجمعيات المحلية للتنمية"، للمشاريع الصغيرة في الصناعة التقليدية والحرف والخدمات والفلاحة. وتولّى البنك التونسي للتضامن تقديم التمويل المباشر لحوالي 8600 مشروع صغير في ولاية سيدي بوزيد، بحجم استثمارات تجاوزت 50 مليون دينار، ووفّر بذلك 12600 موطن شغل. وقد توزّعت هذه المشاريع الصغيرة بنسبة 40 بالمائة على الصناعات التقليدية والحرف الصغيرة، ونسبة 33 بالمائة على الفلاحة، ونسبة 27 بالمائة في الخدمات. وفي مرحلة أولى، شهد نسق إحداث المشاريع نوعا من التسارع، فسمح بفضل ذلك من إحداث ما يعادل 1950 مشروعا في السنة استقطبت استثمارات بلغت 8.6 مليون دينار ووفّرت 2740 موطن شغل. لكن بعد ذلك، شهد نسق إحداث المشاريع تراجعا نسبيا، فأصبح يتمّ بمعدّل 417 مشروعا في السنة، بين 2003 و2009. وتشهد هذه المعطيات على أنّ النسيج الاقتصادي للولاية قد شهد نوعا من الاشباع في مجال المشاريع الصغيرى، لا سيّما بسبب غياب المشاريع الاقتصادية الكبرى القادرة وحدها على الربط الإيجابي للمنطقة بخارجها، وتوفير الطلب على المنتوجات والخدمات التي يوفّرها قطاع الحرف الصغيرة.

يبيّن التحليل الذي قمنا به في موضوع تطوّر الاستثمار العمومي والخاص أنّ جهة سيدي بوزيد لم تحظ بجهد هام في مجال الاستثمار بالقدر الذي كان يمكن أن يسمح للجهة بأن تشهد تحوّلا نوعيا في وضعها الاقتصادي والاجتماعي، رغم ما حقّقته من بعض المكاسب في عدد من الميادين. وعلى هذا الأساس، لم تتمكّن الجهة من تحقيق نتائج طيبة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما يمكن معاينته من خلال المعطيات التالية:

- نسبة السكان الناشطين[4] بجهة سيدي بوزيد أدنى من المعدّل الوطني العام. فقد ارتفعت النسبة العامة في البلاد التونسية من 45.6 بالمائة سنة 2004 إلى حوالي 47 بالمائة في سنتي 2008 و2010، أما في ولاية سيدي بوزيد، فقد كانت هذه النسبة في حدود 41.6 بالمائة في سنة 2004، و44.7 بالمائة في سنة 2007، و44.5 بالمائة في سنة 2008. ويتأكّد مجدّدا بمراجعة توزيع السكّان الناشطين على مختلف القطاعات أنّ الفلاحة ظلّت النشاط الرئيسي في الجهة وساهمت بنسبة 48.7 بالمائة من مواطن الشغل سنة 2012، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 33 بالمائة سنة 2004. ويعني ذلك أنّ أداء القطاعات الأخرى قد تراجع تراجعا حادّا في مجال توفير مواطن الشغل. فقطاع الخدمات ساهم بنسبة 31.9 بالمائة من توفير مواطن الشغل، بينما لم يقدّم قطاع الصناعات التحويلية إلاّ نسبة ضئيلة (3.7 بالمائة) من مواطن الشغل في الجهة[5].

4 انه عدد الناشطين (بصدد العمل أو العاطلين) بالمقارنة مع مجموع السكان الذين هم في سن العمل (15ـ60 سنة)

5 حسب ديوان تنمية الوسط الغربي، (2010)

جدول 3 : توزيع السكّان الناشطين حسب القطاعات

القطاع	سيدي بوزريد		الجمهورية التونسية			
	2004	2007	2008	2004	2009	2010
الفلاحة	33%	48,1%	48,7%	17,7%	18,1%	17,6%
الصناعات التحويلية	7,7%	3,5%	3,7%	19,1%	17,7%	18,3%
الصناعات غير التحويلية	21,1%	14,3%	13,7%	13,8%	14,0%	14,5%
الخدمات	35%	33,1%	31,9%	48,5%	49,3%	48,8%
غير معلن	3,2%	1%	2%	0,9%	0,9%	0,9%
المجموع	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء وديوان تنمية الوسط الغربي.

- تؤكّد هذه البنية للسكان الناشطين التبعية شبه التامة للجهة تجاه القطاع الفلاحي ثم، بدرجة أقلّ، لقطاع الخدمات ومنها الخدمات غير التجارية، أي أساسا الوظيفة العمومية التي توفّر جزءا هاما من مواطن الشغل في هذا القطاع. وعلى مستوى البطالة، سجّلت ولاية سيدي بوزيد سنة 2010 نسبة عالية جدّا قدّرت بـ 27.5 بالمائة، مع أنّ المستوى الوطني آنذاك كان بنسبة 17.6 بالمائة. وقد استفحل وضع البطالة، لا سيّما لدى حاملي الشهادات العليا، ليصبح معضلة حقيقية للجهة التي أصبحت تصنّف في آخر الترتيب، بنسبة بطالة بـ 40.2 بالمائة.

- عرفت ولاية سيدي بوزيد منذ السبعينات حركيّة مهمّة للهجرة ترتّب عليها رصيد بشري معتبر من المهاجرين تراوح بين السلب والإيجاب. وفي هذا الصدد، يلاحظ أنّ العشرية 1984–1994 اتسمت برصيد بشري مهاجر إيجابي (4862 مهاجرا) وعرفت ظاهرتين مزدوجتين: من جهة، الازدهار الحقيقي الذي شهدته الولاية (لا سيّما بفضل إعادة ضخّ الاستثمار العمومي أثناء المخطّط السابع، كما سبق بيانه)، ومن جهة أخرى، تعذّر الهجرة إلى ليبيا (بسبب الأزمة السياسية بين تونس وليبيا ثم بسبب الحصار الذي فرض على ليبيا). وابتداء من منتصف التسعينات، شهدت موجات الهجرة في ولاية سيدي بوزيد تحوّلا من صنف الهجرة غير المنتظمة إلى صنف الهجرة المكثفة والنهائية. وعلى هذا الأساس، تحوّلت الولاية إلى مخزون لليد العاملة موجّه إلى بقيّة البلاد وإلى الخارج. فخلال فترة التراجع الاقتصادي الممتدّة من 1994 إلى 2009، ارتفع الرصيد السكاني المهاجر في ولاية سيدي بوزيد ارتفاعا كبيرا نحو السلب (حوالي 60 ألف مهاجر)، وقد اتجه إلى المناطق الأخرى للبلاد بنسبة الثلثين (38 ألف نازح، منهم 42 بالمائة استقرّوا بمنطقة صفاقس الكبرى)، واتجه إلى خارج البلاد بنسبة الثلث (22 ألف مهاجر).
يعود هذا الارتفاع السالب وغير المسبوق للهجرة من ولاية سيدي بوزيد إلى عاملين رئيسيين. يتمثل العامل الأوّل في جمود حركة تراكم رأس المال في الجهة، بما ترتّب عليه من تقلّص مواطن الشغل، لا سيّما بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية الذين ارتفع عددهم في نفس الفترة. ويتمثل العامل الثاني في أزمة القطاع الفلاحي التي كان من أسبابها التشتت المفرط للمستغلات الفلاحية ، والاستغلال المبالغ فيه للموارد المائية، والارتفاع المشطّ لأسعار الأسمدة والبذور. فلم تعد العديد من المساحات المستغلة في الفلاحة تدرّ على أصحابها وأسرهم مواطن الشغل والدخل بالقدر المطلوب. لذلك اتجه الكثير منهم إلى الهجرة، وكوّنوا كتلة ضخمة من المزارعين المفقّرين و"البروليتاريين". بيد أنه يلاحظ أنّ حركة الهجرة المكثفة التي شهدتها ولاية سيدي بوزيد خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ترتّبت عليها نتيجتان إيجابيتان: التخفيف من الضغط على سوق الشغل المحلية من جهة، وتوفّر مدخول خارجي معتبر من جهة أخرى. وتدريجيا، أصبح هذا المدخول الحاصل من خارج الولاية أحد مواردها المالية الرئيسية.

- تتمثّل أهمّ الموارد المالية للجهة في الفلاحة والوظيفة العمومية وتحويلات المهاجرين وموارد نشاطات البناء. وقد تعاضدت هذه الموارد خلال السنوات الأربع 2002–2005 ثم 2006–2009 لترفع من تطوّر الدخل الفردي الحقيقي من معدّل سنوي بـ 1007 دينار إلى معدّل سنوي بـ 1058 دينار. أي أنّ معدّل الدخل قد ارتفع خلال هذه الفترة بخمسة (5) بالمائة، ويعادل 1.2 بالمائة في السنة تقريبا. بيد أنّ هذا الارتفاع اختلف باختلاف الموارد، فالموارد الخارجية ارتفعت كلّها تقريبا ارتفاعا ملحوظا أحيانا. بالمقابل، كان الاتجاه الغالب للموارد الداخلية يسير نحو التراجع. وفي هذا الصدد، سجّلت الفلاحة، وهي المورد الرئيسي بالجهة، بعض التقدّم، لكنّها ما فتئت تخضع لا فقط للضغوط المرتبطة

بالمتغيّرات الظرفية (ندرة الأمطار، موجات الحرّ الشديد، الارتفاع المشطّ في أسعار الأسمدة والبذور)، ولكن أيضا بضغوط ذات طابع هيكلي (ضيق المساحات المستغلّة، تراجع الموارد المائية وارتفاع نسبة الملوحة، غياب الاندماج بين النشاطين الزراعي والصناعي، ...). وفي النهاية، تردّى دخل سكّان سيدي بوزيد في اتجاه التبعيّة المفرطة للموارد الخارجية (42 بالمائة من مجموع الموارد خلال العشرية الأخيرة). ومعلوم أنّ هذه الموارد الخارجية المتأتية من الهجرة معرّضة بدورها للعديد من المخاطر، مثل تباطؤ النموّ الاقتصادي في وجهات النزوح أو الهجرة. ومن جهة أخرى، ظلّت الموارد المالية داخل الجهة متعثّرة، لا فقط بسبب العوامل الطارئة ولكن أيضا بسبب العديد من الاختلالات الهيكلية. وعلى صعيد آخر، ظلّ الدخل موزّعا توزيعا غير عادل بين معتمديات الولاية، فالفارق قد يبلغ الضعف بين المعتمدية التي تعتبر محظوظة نسبيا (سيدي بوزيد الغربية) والمعتمدية الأكثر حرمانا (مزونة).

جدول 4 : مساهمة الموارد الرئيسية في متوسّط الدخل الحقيقي للفرد في ولاية سيدي بوزيد (2009- 2002)

القطاع	متوسط الدخل الحقيقي للفرد (بالدينار) (معدّل 2002–2009)	النصيب من متوسّط الدخل الحقيقي للفرد (%) (معدّل 2002– 2009)	نسبة النموّ بين الرباعية 2002–2005 والرباعية 2006–2009 (%)	المساهمة في النموّ (%)
الفلاحة	485	47,0	-0,5	-4,3
الوظيفة العمومية	241	23,3	5,4	23,2
تحويلات المهاجرين	122	11,8	25,4	55,4
أجور قطاع المقاولات العامة	88	8,5	-4,4	-6,9
التقاعد	56	5,4	25,5	25,3
موارد أخرى	41	4,0	10,1	7,4
المجموع	**1 033**	**100**	**5,0**	**100**

المصدر: تقديرات مستخرجة من معطيات واردة في مصادر مختلفة.

- حسب المعهد الوطني للإحصاء، تحتلّ ولاية سيدي بوزيد أعلى ترتيب مؤشّر الفقر المدقع صحبة ولاية القصرين. إذ يبلغ المؤشر في سيدي بوزيد 27.5 بالمائة وفي القصرين 27.2 بالمائة، بينما لا يتجاوز 4.6 بالمائة في المنستير، و6.3 بالمائة في سوسة، و6.9 بتونس العاصمة، و7.6 بالمائة في كلّ الجمهورية التونسية. وقد اعتمد المعهد الوطني للإحصاء في سنة 2011 مؤشّرا معدّلا للفقر بالنسبة إلى سنة 2010 شمل كلّ جهات البلاد، ويتضح من خلاله أنّ منطقة الوسط الغربي التي تنتمي إليها ولاية سيدي بوزيد تظلّ الجهة الأكثر فقرا في الجمهورية التونسية بنسبة تقدّر بـ 32.3 بالمائة، أي ما يقارب ضعف النسبة الوطنية.

جدول 5 : الفقر والفقر المدقع حسب الجهات بين 2000 و2010

	الفقر (%)			الفقر المدقع (%)		
	2000	2005	2010	2000	2005	2010
الجمهورية التونسية	32,4	23,3	15,5	12,0	7,6	4,6
تونس الكبرى	21,0	14,6	9,1	4,3	2,3	1,1
الشمال الشرقي	32,1	21,6	10,3	10,5	5,4	1,8
الشمال الغربي	35,3	26,9	25,7	12,1	8,9	8,8
الوسط الشرقي	21,4	12,6	8,0	6,4	2,6	1,6
الوسط الغربي	**49,3**	**46,5**	**32,3**	**25,5**	**23,2**	**14,3**

يمكن أيضا أن نتابع وضع الفقر في الولاية من خلال تدخّلات "البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة" الذي يقدّم إعانة مالية كلّ ثلاثة (حوالي 140 دينارا) للأسر الأكثر فقرا. ولم يفتأ عدد الأسر المتمتعة بهذه الإعانة يرتفع في سيدي بوزيد، إذ انتقل من 5334 أسرة خلال الفترة 1997–2001، إلى 5723 أسرة خلال الفترة 2007– 2011، أي أنّه شمل عددا من الأشخاص ارتفع من حوالي 26670 فردا إلى حوالي 28615 فردا. فعدد المستفيدين من هذا البرنامج عدد معتبر بما أنّه بلغ

7 بالمائة من مجموع سكّان الجهة، وجعل سيدي بوزيد تحتلّ مرتبة متقدّمة في هذا المجال، بالمقارنة بالولايات الأخرى.

- وحسب المعهد الوطني للمنافسة والدراسات الكمية، سجّلت الجهة في سنة 2012 مؤشرا جهويا للتنمية ضعيفا نسبيا (0.28)، بالمقارنة بالولايات الأخرى للبلاد (تونس العاصمة: 0.76، المنستير: 0.64، نابل: 0.57) واحتلّت مرتبة دنيا على سلّم ترتيب ولايات الجمهورية (المرتبة 22 على 24 ولاية). كما نلاحظ، من جهة أخرى، وجود فوارق ملحوظة بين معتمديات الولاية، لا سيّما بين معتمديتي سيدي بوزيد الشرقية وسيدي بوزيد الغربية، المستفيدتين من وجود مركز الولاية فيهما ومن دوره، وبين بقية المعتمديات في الولاية. وفي الواقع، تقع أغلب معتمديات الجهة في مجموعة المعتمديات الأكثر حرمانا في البلاد، كما يمكن أن نتبيّن من الجدول التالي:

جدول 6 : ترتيب ولاية سيدي بوزيد حسب المؤشر الجهوي للتنمية

المعتمدية	المؤشّر	الترتيب ضمن 264 معتمدية بالجمهورية
سيدي بوزيد الشرقية	0,31	135
سيدي بوزيد الغربية	0,23	173
جلمة	0,12	241
سبالة أولاد عسكر	0,13	238
بئر الحفي	0,16	215
سيدي علي بن عون	0,15	223
منزل بوزيان	0,11	246
مكناسي	0,16	217
سوق الجديد	0,04	262
مزونة	0,16	222
الرقاب	0,21	182
أولاد حفوز	0,16	216
الولاية	0,28	22

المصدر: وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، 2012.

- من منظور المؤشر الجهوي للتنمية البشرية، تحتلّ ولاية سيدي بوزيد المرتبة 23، تليها مباشرة في المرتبة الأخيرة ولاية القصرين بمؤشر 0.65، مقابل 0.82 لتونس العاصمة، و0.79 للمنستير وسوسة، و0.77 لصفاقس. وعليه، فإنّ الأغلبية من معتمديات الجهة تصنّف في الجزء السفلي من جدول ترتيب مجموع معتمديات البلاد، ولا نجد إلاّ معتمدية سيدي بوزيد الغربية في وسط الترتيب وفي المرتبة 135 (من مجموع 264 معتمدية).

3. خصوصيات وضعيات القطاعات

الفلاحة

شهد القطاع الفلاحي في ولاية سيدي بوزيد تحوّلات عميقة منذ السبعينات، بما سمح بالانتقال من نمط فلاحي يطغى فيه نشاط الرعي وتربية الماشية، إلى نمط زراعي قائم على الريّ لمساحات تمتدّ على حوالي 48000 هكتار، وعلى زراعة أشجار بعلية على مساحات تمتدّ على حوالي 293000 هكتار، وعلى تربية الاغنام (350 ألف رأس في سنة 2010) وتربية الأبقار المنتجة للحليب (24 ألف رأس في سنة 2010)، مع اندماج أنشطة تربية الماشية تدريجيا ضمن المستغلات الفلاحيّة.

ومثلما هو الشأن في بقية البلاد، يظلّ الوضع الفلاحي في سيدي بوزيد متأثرا بهياكل فلاحية يطغى عليها تشتت الملكية العقارية وصغر المستغلات. ذلك أنّ 41 بالمائة من المستغلات الفلاحية التي يبلغ عددها بالجهة 35774 مستغلة يقلّ حجمها عن خمسة هكتارات، و59.9 بالمائة منها تمسح أقلّ من عشرة هكتارات. وتظلّ الفلاحة في جزئها الأعظم ذات طابع عائلي، باستثناء بعض المشاريع الحديثة التي بعثها مستثمرون خواص قدموا من خارج الجهة (وأغلبهم من صفاقس)، وقد أقيمت خاصة في معتمدية الرقاب.

لقد انطلقت هذه التحوّلات الفلاحية بدفع من أبناء الجهة، وحظيت بدعم واسع من الدولة في البداية (تمثّل هذا الدعم في تدخّلات لتحسين البنية التحتية، وتقديم الدعم المالي، والتأطير الفنّي)، ومكّنت هذه التحوّلات من أن تصبح سيدي بوزيد ضمن أهمّ مراكز الانتاج الفلاحي في البلاد، خاصة في قطاع زراعة الخضروات (18 بالمائة من المنتوج الوطني) والأشجار المثمرة (13 بالمائة من المنتوج الوطني للّوز و10 بالمائة من المنتوج الوطني للزيتون)، وإنتاج الحليب (125 مليون لتر سنة 2012، أي ما يعادل 12 بالمائة من المنتوج الوطني).

ورغم هذه المكاسب والنتائج الإيجابية التي سجّلها القطاع الفلاحي، لا بدّ من الإقرار بأنّه لم يحدث أثرا معتبرا لدفع التنمية في الجهة، إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف تراكم راس المال المنتج. ولم يساعد، تبعا لذلك، على تنويع النسيج الاقتصادي. ويضاف أيضا أنّ النشاط الفلاحي ظلّ يواجه عوائق كبيرة من أهمّها:

- جفاف المناخ الذي تزايد أكثر فأكثر بسبب الظاهرة العالمية للتغيّر المناخي، ومن المنتظر أن تؤدّي هذه الظاهرة في سنة 2030 إلى تقليص الأمطار بنسبة 7 بالمائة ورفع درجة الحرارة بـ 1،1 درجة مئوية.

- الاستغلال المفرط للموارد المائية (140 بالمائة من المائدة السطحية سنة 2011 و72 بالمائة من المائدة العميقة)، بما يشكّل تهديدا جديّا لتواصل قطاع الزراعات السقوية التي يمثّل مرتكز النشاط الفلاحي بالجهة. وفي الواقع، فإنّ الاستغلال المفرط للموارد المائية يبدو أكبر بكثير مما تسجّله المعطيات الاحصائية المتوفّرة.

- تقلّص المراعي، بما يؤدّي إلى العجز عن توفير الكلأ، خاصة في فترات الجفاف (70 بالمائة)، وإلى تهديد حقيقي لقطاع تربية الماشية.

- تدهور الوضع العقاري، خاصة في المناطق السقويّة التي تتسم بتشتت الاراضي.

- ارتفاع أسعار مواد الانتاج الفلاحي بسبب تراجع الدعم، أو الحذف الكلّي للدعم بالنسبة إلى الأسمدة وغيرها من المدخلات الفلاحية، وجمود أسعار بيع الموادّ الفلاحية، بل تراجعها أحيانا.

وإجمالا، تظلّ الفلاحة نشاطا مهمّا لاقتصاد الجهة لكنها تشهد منذ بضعة سنوات نوعا من الجمود والمحدودية ينعكس سلبا على التطوّر الاقتصادي والاجتماعي للجهة.

الصناعة

يظلّ حجم النشاط الصناعي ضعيفا ومحدودا، فلا تضمّ ولاية سيدي بوزيد في سنة 2013 إلاّ 40 مؤسسة تشغّل 3073 عاملا، وذلك بعد أكثر من خمسين سنة من بداية التصنيع في البلاد. وتختصّ 14 مؤسسة منها بالتصدير، مشغّلة 2000 عامل، أما باقي المؤسسات (26 مؤسسة تشغّل 1073 عاملا) فهي تسوّق منتوجاتها في الأسواق المحليّة. فمنطقة سيدي بوزيد تسجّل أضعف الإمكانيات الصناعية في الوسط الغربي، ومن المرجّح أنّها تسجّل أضعف الإمكانيات الصناعية في البلاد كلّها. ويمكن القول إنّ النسيج الصناعي الذي أحدث في الجهة يكاد يكون خال من الأهمية إذا أخذنا بعين الاعتبار التحدّيات التنموية المطروحة على الولاية.

وإذا راجعنا التوزيع القطاعي للصناعات وجدنا ثلاثة قطاعات مسيطرة في سيدي بوزيد، وهي قطاع الصناعات الغذائية (35 بالمائة من المؤسسات و17 بالمائة من مواطن الشغل)، وقطاع صناعات النسيج والملابس (25 بالمائة من المؤسسات و33 بالمائة من مواطن الشغل)، وقطاع صناعات موادّ البناء والخزف والبلّور (15 بالمائة من المؤسسات و7 بالمائة من مواطن الشغل). وإذا استثنينا ما هو مصنّف في الاحصائيات ضمن الصناعات المختلفة (5 بالمائة من المؤسسات و30 بالمائة من مواطن الشغل)، لم نجد في هذه الاحصائيات بعض القطاعات مثل صناعات الجلود والأحذية. أمّا قطاعات الصناعات الميكانيكية والمعادن، والصناعات الكهربائية والالكترونية والأجهزة المنزلية، والصناعات الكيميائية، فلا تضمّ إلاّ خمس مؤسسات لا غير، تشغّل 218 عاملا. وإذا قارنّا بسنة 2000، وجدنا أنّ هذه البنية القطاعية قد تطوّرت، بما أنّ الصناعات الغذائية وصناعات البناء والخزف والبلّور تراجعت نسبيّا، بينما شهدت صناعات النسيج والملابس بعض التقدّم (إضافة ثمان مؤسسات وأكثر من 768 عاملا). وإجمالا، تتسم الصناعات التحويلية بقلّة الحيويّة، فهي لئن لم تشهد تراجعا فإنّها لم توفّر أيضا عددا كافيا من مواطن الشغل، فلم تتجاوز هذه المواطن معدّلا أدنى بقليل من مائة موطن شغل في السنة طيلة العشرية 2002– 2012.

وعلى الأربعين مؤسسة الموجودة في سيدي بوزيد، نجد أنّ 23 منها مؤسسة صغيرة جدّا، و15 منها تصنّف ضمن المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ولا توجد إلاّ مؤسستان اثنان تشغّلان أكثر من 200 عامل، وهما مؤسستا "كوالا" (Coala) لصناعة المكيّفات و"ستيف" (Steiff) لصناعة اللعب. إنّ هذه التجزئة للنسيج الصناعي في جهة سيدي بوزيد لا يمكن أن تهيّئها لتطوّر صناعي سريع. ذلك أنّ المؤسسات المحدثة منذ بضعة سنوات لم تكبر إلى حدّ الآن وتتطوّر إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة (PME)، ومن باب أولى أنّها لم تتحوّل إلى مؤسسات كبيرة. كما أنّ المؤسسات التي يقع بعثها حديثا هي أيضا من نوع المؤسسات الصغيرة جدّا، باستثناء أربع مؤسسات نسيج وملابس بعثت مؤخّرا. إنّ الحجم الضعيف للنسيج الصناعي في الولاية، وغلبة المؤسسات الصغيرة جدّا، عاملان لن يسمحا بجذب الاستثمار الصناعي. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE) والاستثمارات المحلية تبحث عادة عن النسيج الصناعي المتطوّر والمتنوّع الذي يوفر فرص الاستفادة من المحيط الخارجي فيما يتعلق بالجوانب النقديّة والتكنولوجية.

وعلى صعيد آخر، يقتصر النشاط الصناعي عامة، في سيدي بوزيد، على التحويل الأوّلي للموارد الموجودة بالجهة، ونادرا ما يتجاوز هذا المستوى ليبلغ درجة أعلى من التحكّم التكنولوجي. فهو نشاط صناعي لا يتطلّب موارد بشريّة ذات كفاءة عالية. بل تقتصر حاجاته على تقنيّين ذوي كفاءة للعمل في إدارة الانتاج وتشغيل الآلات وصيانتها. ثم إنّ المستوى الضعيف للكثافة التكنولوجية لا يشجّع على إنتاج قيمة مضافة ذات بال للنسيج الصناعي، ولا يمكّن من تحقيق التراكم الاقتصادي وتطوير النسيج الصناعي في الجهة كلّها.

وعلى مستوى التوزيع المجالي، يتميّز النسيج الصناعي بالانحصار في بضعة معتمديات من الولاية: ففي سنة 2013، كانت مدينة سيدي بوزيد (الواقعة بين معتمديتي سيدي بوزيد الشرقية وسيدي بوزيد الغربية) تستأثر وحدها بـ 60 بالمائة من الأربعين مؤسسة صناعية و91 بالمائة من مواطن الشغل البالغة 3073 موطنا. أما معتمدية الرقاب، فلا تضمّ إلاّ 7 مؤسسات تشغّل 206 عاملا، وتضم معتمدية جلمة مؤسستين اثنين تشغلان 60 عاملا. أما المعتمديات الأربع لسوق الجديد وسيدي علي بن عون ومنزل بوزيان ومزونة، فلا تضمّ أية مؤسسة صناعية، وتظلّ معتمديات فلاحية وريفية بحتة. وعليه، فإنّ مدينة سيدي بوزيد هي الوحيدة التي تتمتّع بنسيج صناعي متوازن، يجمع مؤسسات معدّة كليّا للتصدير (12 مؤسسة و2007 عاملا) ومؤسسات موجهة للسوق المحلية (12 مؤسسة و781 عاملا).

الشكل البياني 3 :
التوزيع القطاعي للنسيج الصناعي

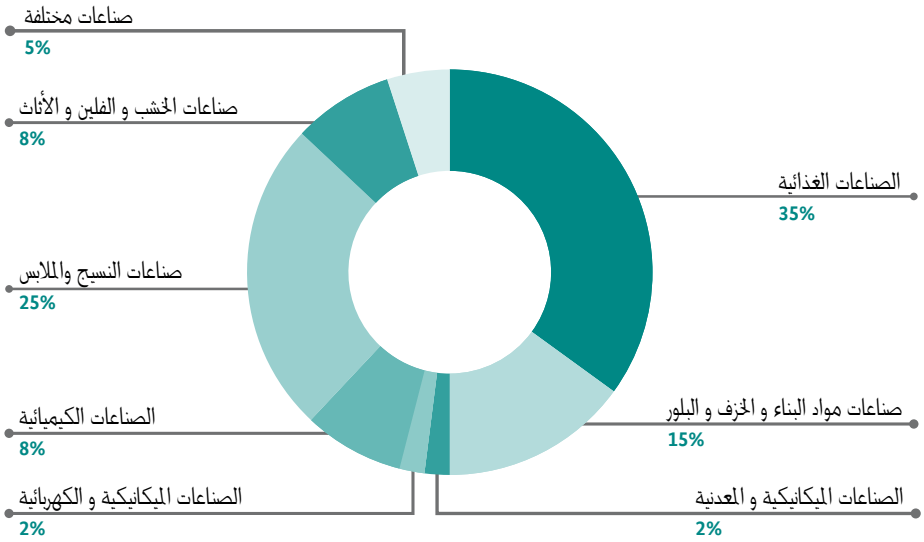

ومن الطبيعي أن يتركّز النشاط الصناعي على المدينة الأكبر في الولاية، بل من المحبّذ أن توضع السياسات والإجراءات لدعم هذا الوضع لمدينة سيدي بوزيد كي تكوّن القطب الصناعي للجهة. وما يؤكّد هذا الأمر، بعث أكبر مشروع شهدته المنطقة (مركزية حليب) في منطقة لسودة، كما أنّ المشاريع التي لم تبدأ نشاطها بعد قد أعدّت في الغالب لتبعث في مدينة سيدي بوزيد.

وعلى صعيد آخر، لا يعتبر النسيج الصناعي في ولاية سيدي بوزيد منعزلا تماما عن الاقتصاد الوطني والعالمي. ففي سنة 2013، بلغت نسبة المؤسسات المصدّرة كليّا 50 بالمائة من النسيج الصناعي، وشغّلت ثلثي العاملين في القطاع. أمّا المؤسسات التي يملكها كليّا الرأسمال الأجنبي فعددها ثلاثة، لكنّها تشغّل ما يقارب ثلث العاملين في القطاع. فإذا أضفنا 5 مؤسسات ذات رأسمال مزدوج، تشغّل 1053 عاملا (منهم حوالي 1000 عامل من مؤسسة "ستيف" لصناعة اللعب)، أمكن أن نستنتج أن حوالي ثلثي العاملين و25 بالمائة من المؤسسات مفتوحة على الفضاء الاقتصادي العالمي. وهذا ما يؤكّد أنّ ضعف النسيج الصناعي في ولاية سيدي بوزيد لا يعود بالضرورة إلى وضع العزلة الجغرافية للجهة، ولا إلى ضعف ارتباطها بشبكات البنية التحتية أو رؤوس الأموال أو الأفكار أو التكنولوجيات. فثمة عوامل أخرى عديدة تفسّر بالتأكيد أسباب تواضع النسيج الصناعي وضعف تأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة.

وعلى سبيل الخلاصة، يمكن القول إنّ النسيج الصناعي لولاية سيدي بوزيد يشهد منذ فترة ضربا من الجمود، بل من التراجع. والسبب في ذلك قلّة الحيويّة في إنشاء المؤسسات الصناعية مقابل ارتفاع عدد المؤسسات التي تغلق أبوابها. فالمؤسسات العاملة بالجهة تشعر أنها تواجه محيطا صعبا، لا سيّما أنّ الهياكل المعنية بدعم القطاع الصناعي في سيدي بوزيد لا تضطلع بالدور الضروري للتشجيع على الصناعة، ومساعدة المؤسسات العاملة في الجهة عندما تواجه الصعوبات.

وفي النهاية، يعاني النسيج الصناعي للولاية من أزمة هيكلية تمنعه من أن يتحوّل إلى محرّك حقيقي للاقتصاد المحلّي وللتنمية الجهوية. ثم أنّ هذه الأزمة قد تضاعفت منذ 14 جانفي 2011 بأخرى ظرفية ناجمة عن سياق الانتقال السياسي الذي تشهده البلاد. فلقد أصبحت صورة سيدي بوزيد سلبية لدى المستثمرين الوطنيّين والأجانب، بسبب المشاكل المتعلّقة بطلبات السوق الوطنية، وعسر العلاقة بالأسواق العالمية، وغياب الأمن، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ولقد أغلقت بعض المؤسسات أبوابها (6 مؤسسات بين 2010 و2012، فضاعت بذلك 387 موطن شغل)، وأصبحت مؤسسات أخرى في وضع البطالة الفنية، بينما فضّلت مؤسسات أخرى الانتقال إلى مناطق مغايرة. ويبدو أنّ العوامل الظرفية بدأت في التحسّن، لكنّ استعادة الثقة ليس بالأمر الهيّن في ميدان الأعمال.

وفي مواجهة هذه الأزمة المزدوجة، الهيكلية والظرفية، يبدو بديهيا أنّ سياسة نشيطة وتطوّعية لتطوير النسيج الصناعي بسيدي بوزيد لا بدّ أن تعتمد استراتيجية قائمة على تحسين الجاذبية لهذه الولاية، وتوفير الشروط الضرورية لإحداث حيوية صناعية في الجهة تتسم بالاستمرارية والديمومة.

الخدمات

بصفة عامة، يرتبط وضع قطاع الخدمات في جهة معيّنة بدرجة تطوّر القطاعات الاقتصادية الأساسية، وأبرزها القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي. كما أنّ تطوّر "الخدمات التجارية" يتطلّب وجود تجمّعات حضريّة، ومؤسسات ذات استهلاك كبير لهذه الخدمات، وعائلات تتمتّع بمداخيل محترمة ولها حاجيات متنوّعة.

وفي سيدي بوزيد، يظلّ قطاع الخدمات في الوقت الحاضر قطاعا متواضعا نسبيّا، وتظلّ المؤسسات العاملة فيه أقرب إلى الضعف. وقد أكّد التشخيص الذي قام به المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة للفروع السبعة لميدان الخدمات (وهي الصحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC، والنقل، والسياحة، والخدمات المرتبطة بالصناعة، والخدمات المرتبطة بالفلاحة، وخدمات المالية والتأمين والإسناد) أنّ سوق الخدمات (لا سيّما تلك المرتبطة بالصناعة) ضيقة وأنّ الأرقام السنويّة للمعاملات المحليّة محدودة. وفي هذا الصدد، نجد أنّ الخدمات المرتبطة بالصناعات تهمّ عموما ورشات صغيرة لحرّاطين، ووحدات للفّ الكهربائي، وميكانيكيّين، وناقلين، ومحاسبين. وعلى صعيد السياحة، تشهد الجهة فقرا في التجهيزات الفندقيّة ولا ترتبط بالمسالك السياحية التي تنطلق من الجهات الساحلية باتجاه الجهات الداخلية (قفصة، الجريد، القصرين، ...). ويظلّ تطوّر الخدمات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال معاقا بوضع البنية التحتية (الشبكات لا تغطّي كلّ المعتمديّات تغطية كاملة) وذلك رغم الجهود التي بذلت لتحديث شبكة الأنترنات. وعليه، كان عدد المؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضعيفا، بل هي في الغالب بنيات ذات حجم بسيط وتشغيلية محدودة. وفي قطاع المالية والقروض الصغرى، تضمّ الجهة 13 جمعية تنموية محلية، منها 6 جمعيات فقط فاعلة، والبقيّة تواجه الصعوبات. كما تضمّ الجهة 3 تمثيليات لمؤسسة "إبندا" للقروض الصغرى وفرع للبنك التونسي للتضامن. وقد رأينا أعلاه أنّ تدخلات البنك التونسي للتضامن في الجهة شهد تراجعا في الفترات الأخيرة بسبب عدم قدرة النسيج الاقتصادي بالجهة على تحمل المزيد من المؤسسات الصغيرة جدّا. وتضمّ الجهة أيضا فرعا من بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME) يتدخّل بصفة محدودة. وقد اقتصر نشاطه في سنة 2012 على تمويل أقلّ من عشرة مشاريع. وتضمّ الجهة عددا مقبولا نسبيا من الفروع البنكية والتجارية (18 فرعا)، لكنّ عدد العاملين فيها محدود، وحجمها المالي ضعيف. وفي هذا انعكاس لضعف الحيوية الاقتصادية للجهة.

أما الخدمات غير التجارية التي تقدّمها، في الغالب، المؤسسات الإدارية، فقد شهدت في السنوات الأخيرة بعض التقهقر بسبب التراجع التدريجي للدولة في تقديم الخدمات بتراجع إمكانياتها، خاصة على صعيد الميزانية. وفي الواقع، يماثل وضع الخدمات ذات الطابع العمومي في جهة سيدي بوزيد وضع أغلبية الجهات الداخلية للبلاد.

التعليم العالي والتكوين المهني والبحث و التطوير

انطلق قطاع التعليم العالي بولاية سيدي بوزيد انطلاقة متأخرة. فقد أحدثت أوّل مؤسسة جامعية سنة 2003، وهي المعهد العالي للدراسات التكنولوجية (ISET)، ثم أحدث بعدها المعهد العالي للفنون والحرف (ISAM) سنة 2009، ثم في سنة 2012، كلية العلوم والتقنيات. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين خلال السنة الجامعية 2012-2013 في المؤسسات الجامعية الثلاث 911 طالبا، منهم 501 طالبا مسجّل في المعهد العالي للدراسات التكنولوجية. وقد شهدت هذه المؤسسة الأخيرة تراجعا لعدد الطلبة المسجلين بها بنسبة 14 بالمائة منذ سنة 2010. وفي الواقع، تفوق طاقة الاستيعاب للمؤسسات الثلاث في الجهة عدد الطلبة المسجّلين، بما يطرح مشكلة جاذبية هذه المؤسسات، بل جاذبية جهة سيدي بوزيد ذاتها. ويمكن تفسير هذا الوضع بعدم قدرة الجهة، بما هي عليه الأمور في الوضع الحالي، على توفير الشروط المثلى لتعليم جامعي ذي جودة، لا في مستوى مؤسسات التعليم فحسب (البنية التحتية الجامعية، المدرّسون) وإنما أيضا في مستوى مدينة سيدي بوزيد التي لا توفّر ظروف الحياة الجذّابة للطلبة الشبّان.

وتضمّ الجهة أيضا 4 منشآت عمومية للتكوين المهني و41 مركزا خاصا للتكوين، وتشمل هذه المنشآت والمراكز كلّ الفروع التقنية والإدارية والحرفية. وتتمتّع أغلبيتها بتجهيزات متقدّمة نسبيا، إذا ما قارنّاها بالتجهيزات المتوفّرة في مراكز الجهات المجاورة. بيد أنّ ضعف النسيج الصناعي ونشاطات الخدمات في الولاية لم يسهّل إدماج المتخرّجين من مراكز التكوين في سوق الشغل المحليّة، ويضاف إلى ذلك قلّة التعاون بين المؤسسات الاقتصادية ووحدات التكوين المهني بالجهة.

وعلى صعيد البحث والتطوير، تضمّ سيدي بوزيد مركزا جهويّا للبحوث الفلاحية أحدث في سنة 2009، ويشمل مجال عمل هذا المركز كلّ ولايات الوسط الغربي، لكنّه لا يتوفّر إلى حدّ الآن على الإمكانيات العلمية والتقنية التي تؤهله للاضطلاع بدور مهمّ في مجال الدعم الفني للتنمية الفلاحية في هذه المنطقة الشاسعة. ويقتصر عدد الباحثين حاليا على 8 أشخاص، منهم 6 شبّان يعملون بصفة ملحقين للبحث ويواصلون إعداد أطروحاتهم الجامعية. لكن تجدر الإشارة أيضا أنّ المركز قد وضع العديد من برامج البحث في مجال التنمية تتعلّق بمواضيع مميزة للجهة، وتحظى بدعم هياكل علمية أخرى تتمتّع بخبرة أكبر، بعضها وطنية وبعضها دولية. وفي الواقع، يمثّل إحداث هذا المركز مكسبا في غاية الأهمية للمنطقة، إذ أنّ القطاع الفلاحي يمثل فيها القطاع الاقتصادي الرئيسي، ولكن يظلّ تطوّر هذا المركز في المستقبل رهين وضع استراتيجية حقيقية في مجال التجديد وتثمين نتائج البحث.

التهيئة الترابية والبنية التحتية

ظلّت جهة سيدي بوزيد طيلة عهود منطقة يعيش سكّانها على نشاط الرعي، ويتّسم نمط حياتهم بالبداوة أو شبه البداوة. ومع استقلال البلاد، عملت الدولة على التطوير الإداري للجهة وتحديث النشاط الفلاحي فيها.

وعلى المستوى الديمغرافي، ضمّت سيدي بوزيد سنة 2014 حوالي 430 ألف ساكن، أي ما يعادل 3.9 بالمائة من مجموع سكّان الجمهورية. وقد ارتفع النموّ السكاني في الولاية بوتيرة ضعيفة نسبيا (0.64 بالمائة في السنة). كما تكثّفت الهجرة في السنوات الأخيرة، بما جعل بعض المناطق الريفية تدخل طور التراجع السكّاني. وقد أصبحت الجهة مركزا هامّا للهجرة نحو المناطق الساحلية، وسجلت عجزا بشريا بـ 14527-، بين سنة 1999 و2004. وبلغ هذا العجز حدّه الأقصى مع جهة صفاقس (- 6000).

الشكل البياني 4 :
نسبة ارتفاع السكان حسب المعتمديات 2004 ـ 2012

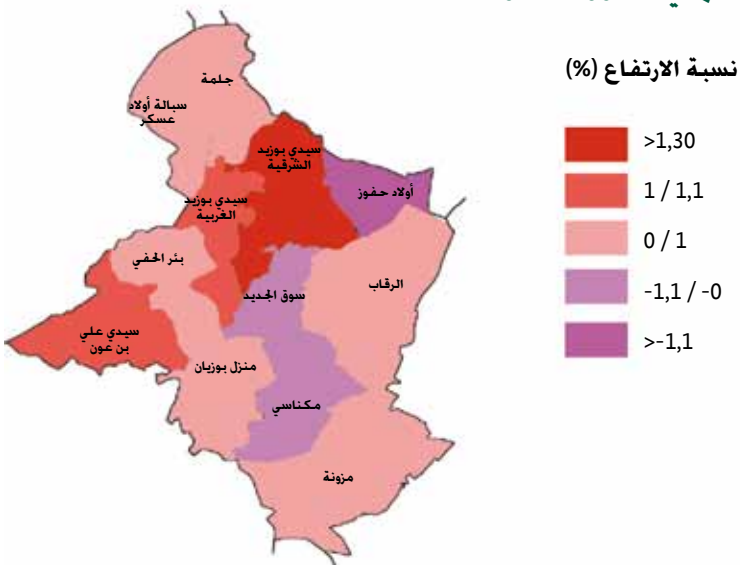

وتعتبر نسبة الحضر سنة 2012 ضعيفة (25.47 بالمائة) بولاية سيدي بوزيد مقارنة بالمستوى الوطني (66.4 بالمائة). فبهذه النسبة الضعيفة للحضر، يمكن القول إنّ الانتقال إلى النمط الحضري في الجهة ظلّ يتقدّم ببطء نسبي، ولم تنتج عنه هيكلة للفضاء المحيط بالمراكز الحضرية الأكثر أهمية والأكثر حيوية في الجهة كلها. وقد ظلت المنطقة تشكو من التفاوت بين معتمدياتها والطابع المشتّت لسكانها الريفيين في الآن ذاته، بما شكّل عائقا كبيرا أمام مسار التنمية الجهوية.

الشكل البياني 5 :
الكثافة السكانية القروية حسب القطاعات في سنة 2004

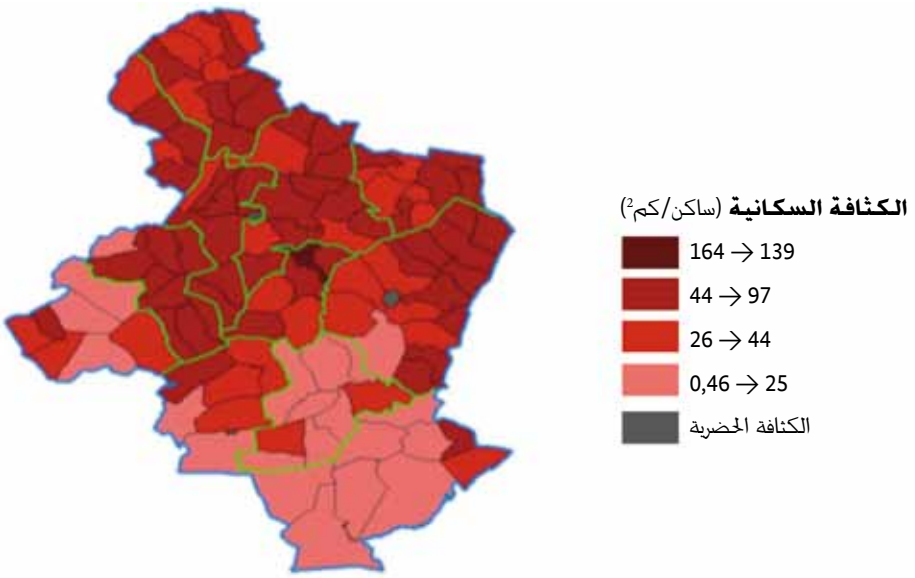

وعلى صعيد تجهيز الطرقات، يظلّ وضع ولاية سيدي بوزيد معزولا نسبيا عن محاور المواصلات الوطنية، ويتأكّد الأمر خاصة مع مدينة سيدي بوزيد، مركز الولاية، التي ترتبط بالمدن الأخرى للولاية وللجهات المحاذية عبر طريقين جهويين (ط ج 125 و ط ج 83) تتقاطعان في سيدي بوزيد. وإجمالا، يدفع تشبيك الطرقات في الجهة على تبعية مختلف التجمعات الحضرية بالولاية لأقطاب حضريّة من خارجها، لا سيّما أنّ هذا التشبيك يظلّ غير مكتمل فيما يتعلّق بالطرقات الجهوية والمحلية المؤهلة للقيام بدور هام في رفع العزلة عن المناطق الفلاحية خاصة وتحقيق الاندماج الترابي للجهة.

ولم يكف الجهد الذي بذلته السلطات العمومية في ميدان التجهيزات الاجتماعية والاقتصادية لتشجيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحضري. ففي حين نجح التكامل بين السكان وجهد الدولة في تطوير الفلاحة بالجهة، إذ التزم السكّان بتحديث النشاطات الفلاحية وتطوير المقدرات في هذا المجال، مقابل تقديم الدولة لدعم هام في المجال الفلاحي، بما طبع تطوّر المنطقة، فإننا لا نجد هذا التكامل حاصلا في قطاعات الاقتصاد الحضري. فقد ظلّ مستوى التجهيزات بالجهة متواضعا ومركّزا على مدن المعتمديات وحدها، فهي التي تضمّ الخدمات الإدارية والاجتماعية الاساسية (الإدارة، المدرسة، الصحّة، البريد، الخ). ولا تتوفّر الخدمات المتطوّرة والمرتبطة بحضور المصالح التقنية والتجهيزات العمومية إلاّ في مدينة سيدي بوزيد وهي مركز الولاية. ومن المتأكّد أن إحداث مؤسسات جامعية جديدة في المدينة سيطوّر الوظائف العالية ويسمح ببروز قطب متخصّص في ميادين الصحّة والتكنولوجيا والهندسة. كما أنّ المشاريع المبرمجة لإنشاء تجهيزات ثقافية ورياضية وترفيهية سيساهم في الرفع من مستوى جاذبية مركز الولاية في المستقبل. ومن المفارقات أنّ المجال الريفي للولاية يتمتّع بقدر عال من التجهيزات، بالمقارنة بالضوابط المعتمدة في برمجة توزيعها، ويتسم بتشتت المنشآت المستعملة لهذه التجهيزات. ولا يترتب على تعدّد الهياكل الصغيرة للتعليم والصحة تحسين وصول هذه الخدمات للسكّان، أو تحسين جودة الخدمات المقدّمة لهم.

وتبلغ نسبة ربط العائلات الريفية بالماء الصالح للشراب نسبة 37.6 بالمائة في الجهة، مقابل نسبة وطنية بـ 56 بالمائة، بما يؤكّد وجود تأخّر هام في هذا الميدان وشروط أكثر عسرا لتحقيق الربط وتكاليف اجتماعية أكثر ارتفاعا. كذلك تمكّن الأرقام حول المواصلات السلكية واللاسلكية من معاينة تأخّر المنطقة بالمقارنة بجهات أكثر نموّا، كما تمكّن من معاينة التشتّت الترابي على المستوى الجهوي، بما ينعكس على الفوارق في مستوى المعيشة والتنمية داخل الجهة. فكثافة الربط بالخطوط الهاتفية في الجهة كانت في حدود 51 خطّا هاتفيا لكلّ 100 ساكن في سنة 2010، مقابل نسبة 110 على المستوى الوطني. وكان عدد المرتبطين بشبكة الانترنات في نفس السنة، 4442 شخصا، أي 0.9 بالمائة من العدد الجملي للمشتركين في الجمهورية التونسية، مع أن نسبة سكّان سيدي بوزيد هي 3.9 بالمائة من سكّان الجمهورية. وفي مجال التطهير، تتسم الجهة أيضا بالتغطية الضعيفة، فمدينة سيدي بوزيد هي وحدها التي تضمّ محطّة في طور الاشتغال، لمعالجة المياه المستعملة. أمّا مدينة المكناسي، فقد أحدثت فيها محطة جديدة لكنها لم تبدأ الاشتغال بسبب مشاكل عقارية.

البيئة

يتأكّد من مراجعة الوضع البيئي، وخاصة مسألة معالجة النفايات والتطهير والمقاطع، أنّ جهة سيدي بوزيد تواجه مشاكل بيئية ذات أسباب متعدّدة يمكن أن تعيق حيوية التنمية فيها، وأهمّ هذه المشاكل، كما تمّ تحديدها، هي التالية:

– تدهور الخدمات في مجال معالجة النفايات الصلبة، بما يترتّب عليه من انتشار النفايات (66 ألف طن / سنة) في كلّ أنحاء الجهات الحضرية والريفية. وتتمثل أهمّ أسباب انتشار النفايات وتراجع النظافة في الأماكن الحضرية والريفية في ضعف الحسّ المدني للسكّان، وتدهور حالة التجهيزات المستعملة للتنظيف وجمع النفايات، وغياب الحرفية لدى المصالح المختصة في معالجة النفايات، وضعف منظومة المراقبة، وتقهقر موارد الميزانية في البلديات وقلّة المصبّات المراقبة.

الشكل البياني 6 :
توزيع النفايات المنزلية والنفايات المشابهة بالولاية حسب المصدر (بالطن و %)

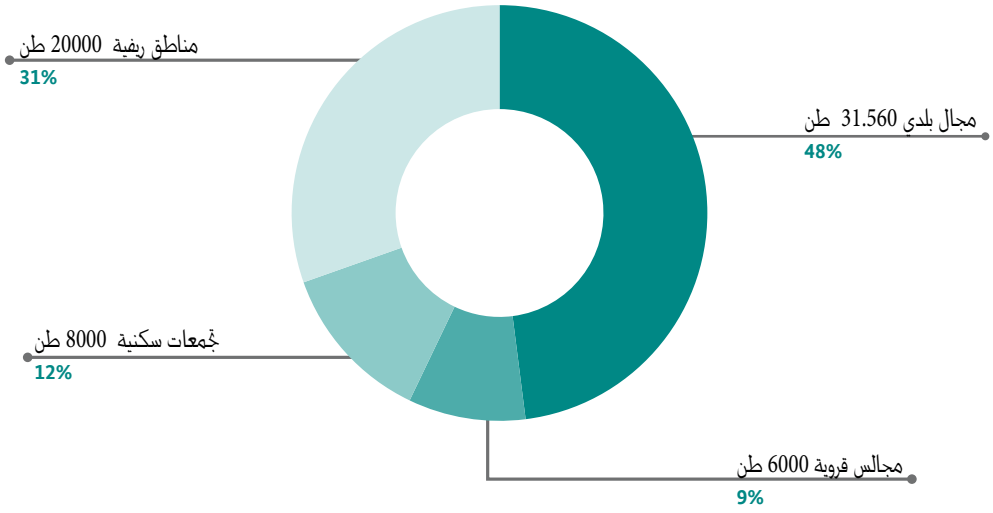

ويصبح الوضع أكثر خطورة مع معالجة نفايات النشاطات الصناعية ونفايات النشاطات الصحيّة[6]، وكذلك نفايات المذابح وفضلات البناء، وهي تمثّل خطرا كبيرا على البيئة وعلى صحّة المواطنين.
إخفاق منظومة تطهير المياه المستعملة لعدّة أسباب أهمها:

- الوضع السيّئ لمحطة تطهير المياه المستعملة في مدينة سيدي بوزيد، إذ لا تتجاوز طاقتها 3000 متر مكعب في اليوم، بينما تستوعب يوميا 4500 لتر مكعب.
- غياب التعهّد للشبكات التي لا تقع تحت مسؤولية الديوان الوطني للتطهير بسبب غياب التمويل والتنظيم.
- التأخّر في تنفيذ العديد من مشاريع التطهير في البيئات الحضرية وعدم استغلال بعض البنيات التحتية التي وقع بعثها، بسبب نقص المواد المالية.
- صبّ الأوساخ السائلة الصادرة من دورات المياه المنزلية في الوسط الطبيعي، لا سيّما في المناطق الريفية.

ساهمت المقاطع الموجودة بالجهة، وعددها 14 مقطعا، في الإضرار بالبيئة، بسبب ما تصدره من غبار كثيف مرتبط بنشاط

6 تعالج النفايات الناجّة عن الأنشطة الصحية حاليا بطريقة عشوائية مخلة بقوانين الصحة و البيئة

مصب النفايات لبلدية سيدي بوزيد

الجرش والتنقل في المسالك المؤدية للمقاطع. كما يترتب على إطلاق المتفجرات لتفتيت الصخور في هذه المقاطع انبعاث ذبذبات مؤذية للمتساكنين، بل إنها قد أحدثت تشقّقات في بعض المباني. كما أنّ للمقاطع تأثيرا سلبيا على الطبيعة وعلى المساحات الزراعية، لأنها تصاب بآثارها الخارجية السلبية، لا سيّما أنّ هذه المقاطع لا تستغلّ في الغالب حسب الضوابط والبرامج المقدّمة عند طلبات الترخيص.

وعلى صعيد آخر، شهد مستوى مراقبة المخالفات والاختلالات في ميدان البيئة (معالجة النفايات، استغلال المقاطع، صبّ النفايات السائلة في المحيط الطبيعي) تراجعا ملحوظا منذ 14 جانفي 2011، وذلك للأسباب التالية:

- إلغاء مصالح المراقبة البلدية، ولم يتحوّل وضع المراقبين البلديين إلى شرطة بلدية إلاّ في تاريخ متأخر (شهر أفريل وماي 2013).
- حالة انعدام الأمن المسجّلة منذ بداية الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية في كلّ البلاد.
- قلّة المراقبين المحلّفين التابعين للوكالة الوطنية لحماية البيئة، فلا يمكن لهم مراقبة كلّ الجهة (يوجد مراقب واحد حاليا في سيدي بوزيد والقصرين، ولا يمكن له أن يواجه وحده كلّ المخالفات المعاينة).

كما أنّ خطورة هذا الوضع البيئي تزداد حدّة بسبب مجموعة من العوامل الأخرى:

- غياب الرؤية الواضحة لمستقبل البيئة تتفق حولها الأطراف الجهوية والمحليّة.
- محدودية المقدرات المالية للبلديات والمؤسسات الجهوية.
- غياب مؤسسات جهوية مكلّفة بإدارة البيئة.

4. إشكالية التنمية بالجهة

تتسم جهة سيدي بوزيد حاليا بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية مشابه لمستوى الجهات الداخلية بالبلاد التونسية. فالعديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (على غرار مؤشر التنمية البشرية: 25.36 بالمائة) تبيّن أنّ الجهة مرتبة عموما بين الجهات الأكثر حرمانا في البلاد. وثمة عوامل عديدة، داخلية وخارجية، تفسّر هذه الوضعية، ومنها:

- منذ بعثها في سنة 1974، شهدت ولاية سيدي بوزيد مرحلتين من التنمية تختلفان اختلافا واضحا. فالمرحلة الأولى اتسمت بازدهار نسبي وامتدّت على سنوات السبعينات والثمانينات، والمرحلة الثانية بدأت في أواسط التسعينات واتسمت بجمود اقتصادي وأزمة عميقة. ولهذا السبب جاء رصيد الهجرة سالبا (– 60000 شخص بين 1994 و2009) خلال هذه الفترة الثانية، في حين كان هذا الرصيد في حدود الصفر أثناء المرحلة الأولى.

- سجّلت الجهة، في غضون المرحلة الثانية، مستويات للاستثمار العمومي والخاص، تعدّ ضمن أضعف المستويات في البلاد. فقد حظيت باستثمار عمومي للفرد الواحد أقلّ بكثير من المعدّل الوطني ومن معدّل الجهات الداخلية. والواقع أنّ الجهد الذي بذلته الدولة كان زهيدا واتجه إلى تشجيع النفقات ذات الطابع الاجتماعي على حساب النفقات المخصّصة للتنمية الاقتصادية. ولهذا السبب لم تشهد الجهة، في الواقع، استثمارات عمومية مهيكلة وضرورية للتنمية، سواء في مستوى البنية التحتية أو في مستوى النشاط الاقتصادي (قطب صناعي).

- لا تتمتع ولاية سيدي بوزيد إلاّ بمؤهلات متواضعة لم تسمح لها بأن تصبح ولاية جذّابة للاستثمارات الكبرى المنتجة. لذلك ظلت الجهة أسيرة قطاع فلاحي (48.7 بالمائة من مواطن الشغل) يطغى عليه الطابع العائلي ويرتكز أساسا على استغلال المياه الجوفيّة (مورد طبيعي نادر وهشّ) للريّ. ولم يكن لهذا القطاع أثر ذو بال على التنمية في الجهة، من ناحية تراكم رأس المال المنتج للثروة وبالتالي تنويع النسيج الاقتصادي. ولقد بلغ قطاع الفلاحة مرحلة الاشباع (saturation) منذ بضعة سنوات، بما في ذلك الزراعات السقوية، وأصبح عاملا أساسيّا في جمود النشاط الاقتصادي بالجهة، بل في كبح هذا النشاط.

- على مستوى التحضر، تتسم ولاية سيدي بوزيد بمستوى ضعيف (25.47 بالمائة) يبرز خاصة من خلال التشتّت الكبير للسكّان، وغياب مركز حضري مهيكل للجهة، وغلبة التجمعات الريفية الصغيرة التي تحتفظ في الغالب بعلاقات (تاريخية، اجتماعية، اقتصادية ...) بالجهات المجاورة أكثر من ارتباطها ببقيّة الولاية.

- ظلّت الجهة خاضعة لتقاليد في الهجرة والتنقّل لا تسمح بتراكم راس المال المنتج وبتطوير عقلية بعث المشاريع. كما أنّ تحويلات المهاجرين والنازحين ضعيفة نسبيّا وقليلة الفائدة على الجهة، فهي تحويلات معدّة للاستهلاك أكثر منها للاستثمار، رغم أنّ سنوات السبعينات كانت قد شهدت تطوير الغراسات والزراعات السقوية بفضل عائدات الهجرة العمالية بليبيا. ومن جهة أخرى، تشهد الجهة حاليّا نوعا من القطيعة في الحاجيات والطموحات، بين الجيل الحالي وجيل السبعينات والثمانينات الذي عمل على تنمية الفلاحة في الجهة. فالجيل الحالي الذي يتكوّن من عدد أكبر من المتعلّمين وأصحاب الشهادات الجامعية لم تعد طموحاته وانتظاراته ترنو نحو الفلاحة، وإنما أصبح يتطلّع لتنمية اقتصادية أكثر تنوّعا وتمدينا.

- على العموم، شهدت جهة سيدي بوزيد مسارا تنمويا غير مكتمل، أعطى نسيجا اقتصاديا قليل التنوّع ومرتطما بعوائق مختلفة، داخلية وخارجية، أهمها تقهقر الموارد المائية، وارتفاع اسعار كلفة الانتاج الزراعي، وضعف تراكم راس المال المنتج بالجهة ، وضعف روح المبادرة وبعث المشاريع. ولقد تخلّت الدولة مبكّرا على دعم التنمية وأعادت رسم دورها ليصبح أساسا دور القيام بالأعمال ذات الطابع الاجتماعي، فلم يسمح ذلك بإطلاق حيوية اقتصادية حقيقية تخلق

الثروة ومواطن الشغل المحترمة. وكان يمكن للأزمة الخطيرة التي عرفتها سيدي بوزيد سنة 2010 أن تندلع قبل هذا التاريخ، لولا وجود ثلاثة عوامل ساهمت في تأخيرها بعض الوقت، وهي الهجرة المكثفة (رصيد سالب من الهجرة)، وبقاء الشباب في التعليم إلى سنّ متأخرة، وبعث مهن صغيرة، خاصة بفضل القروض الصغرى.

تطور هام لزراعة الخضروات لكنها اصبحت تواجه صعوبات متعددة

5. الرؤية الاستراتيجية وشروط تحقيق تنمية مستدامة بالجهة

يهدف المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لولاية سيدي بوزيد إلى بعث حيوية جديدة للتنمية الجهوية المستدامة، تضطلع بها الأطراف المحليّة، وتتولّى الدولة دعمها دعما بارزا. ويتوقّع أن تتمكّن جهة سيدي بوزيد، بفضل هذه الحيوية الجديدة، من تحقيق تنويع أكبر لاقتصادها، وإدماج أفضل للأجيال الجديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وضمان موقع أحسن للجهة في محيطها الوطني والعالمي. وعلى هذا الأساس، يمثل المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة إطار استراتيجيا مرجعيّا يمكّن الجهة مما يلي:

- تنظيم وتوجيه مسار التنمية، الاقتصادية والاجتماعية، في إطار حوكمة محليّة تتنزّل في اطار تطوير اللامركزية في البلاد.

- التفاوض مع السلطات العمومية حول استراتيجيتها للتنمية على صعيد التوجهات وتحديد الأولويات والخصوصيات في الجهة، ضمن مشروع شامل لكلّ البلاد.

- إبراز إمكانياتها ومؤهلاتها لضمان تحسين موقعها وجاذبيتها، في علاقة بمحيطها الوطني والعالمي المتميز أكثر فأكثر بالمنافسة بين المناطق.

إنّ إطلاق مسار تنموي مستديم في الجهة، على أساس الرؤية الاستراتيجية المعروضة هنا، يتطلّب توفّر عدد من الشروط الإطارية المسبقة، أهمها:

- تملّك الأطراف المحلية لهذه الرؤية الاستراتيجية للتنمية في الجهة والتزامها بتنفيذها والعمل على متابعتها وتقييمها.

- الدعم المتجدّد والمتواصل من قبل الدولة للتنمية بالجهة، من خلال حشد الموارد الضرورية في الميزانية، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم التأطير المؤسساتي وتقريبه من أبناء الجهة.

- إحلال حوكمة جهوية ومحلية جديدة، تتنزّل في اطار تطوير اللامركزية في البلاد.

- وضع هياكل محلية مناسبة تتمتع بوسائل عمل، وموارد بشرية ذات كفاءة تكون قادرة على القيادة الاستراتيجية والمراقبة والتحليل والتخطيط لمسار التنمية المستدامة بالجهة.

6. خطة عمل المخطط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة

في سبيل تنفيذ الرؤية والتوجهات الاستراتيجية المرسومة في المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لولاية سيدي بوزيد، حدّدت خطة عمل تستند إلى مقاربة تشاركية. وتضمّ هذه الخطّة 64 مشروعا تتوزّع على صنفين: فالصنف الأوّل يضمّ مشاريع ذات طابع جهوي لدعم التنمية، وعددها اثنان (2). والصنف الثاني يضمّ مشاريع ذات طابع قطاعي، وعددها إثنان وستون (62).

جدول 7 : توزيع مشاريع خطة العمل المترتبة على المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة، حسب القطاعات

القطاع	عدد المشاريع
مشاريع ذات طابع جهوي	02
فلاحة	12
صناعة	8
خدمات	06
تهيئة ترابية وبنية اساسية	12
تعليم عالي وتكوين مهني وبحث وتطوير	10
بيئة: معالجة النفايات وتطهير ومقاطع	14
المجموع	**64**

1.6 – المشاريع ذات الطابع الجهوي

يتطلّب تنفيذ أهداف المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لولاية سيدي بوزيد البدء، في مرحلة أولى، بإحداث هيكلين جهويين، يتكفّلان بدور تقديم الدعم اللازم للتنمية، وقيادة مختلف خطط العمل الواردة في المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة، وتنفيذها، والهيكلان هما:

- وكالة للتنمية الجهوية والاقتصادية والاجتماعية
- بنك جهوي للتنمية .

وتقدّر تكلفة هاذين المشروعين الجهويين **بـ 1151 مليون دينار** تتوزع كما يلي :

جدول 8 : تكلفة المشاريع ذات الطابع الجهوي

الإحداث	التكلفة (مليون دينار)
وكالة تنمية جهوية، اقتصادية واجتماعية	1
بنك جهوي للتنمية	1150
المجموع	**1151**

2.6 – المشاريع ذات الطابع القطاعي

القطاع الفلاحي

رغم ما تواجهه الفلاحة في سيدي بوزيد من تحديات مختلفة، لا سيّما ما يتعلّق منها بالموارد الطبيعية والمحافظة على المقدرات الانتاجية، فإنّ هذا القطاع يواصل تبوّأ المركز الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة.

بيد أنّ النشاط الفلاحي في الجهة ينبغي أنّ يعمل مستقبلا على التوفيق بين استغلال الموارد الشحيحة، والنجاعة الاقتصادية، وتوزيع أكثر عدلا لثمار التنمية. وللحد من التركيز والضغط على القطاع الفلاحي بالجهة فيتحتم البحث عن تكامل أفضل بين القطاعات الاقتصادية، والبحث أيضا عن سياسة هيكلية تحدّد رؤية استشرافية للفلاحة في ولاية سيدي بوزيد، آخذة بعين الاعتبار السياق العام المتجه أكثر فأكثر باتجاه العولمة.

وقد وقع اعتماد ستة توجّهات استراتيجية لتحقيق هذا الهدف وضمان تنمية المستدامة للقطاع الفلاحي:

- **التوجه الاستراتيجي 1**: تحسين انتاجية ومردودية النشاط الفلاحي في الأراضي البعلية و السقوية.
- **التوجه الاستراتيجي 2**: تنويع أفضل للاقتصاد الجهوي، قصد ضمان اندماج أكبر بين الفلاحة وبقيّة القطاعات الاقتصادية، وتخفيف الضغط على القطاع الفلاحي.
- **التوجه الاستراتيجي 3**: ضمان حوكمة أفضل للموارد الطبيعية، قصد دعم استدامتها.
- **التوجه الاستراتيجي 4**: تحسين القدرات الفنية للمنتجين الفلاحيين من خلال توطيد التأطير والدعم لهم.
- **التوجه الاستراتيجي 5**: تنمية منظومات الانتاج المجدّدة من أجل تثمين الانتاج الفلاحي بالمنطقة.
- **التوجه الاستراتيجي 6**: تنقية و تحسين الوضع العقاري للمستغلات.

وفي سبيل تفعيل هذه التوجهات الاستراتيجية، تعتمد خطّة العمل تنفيذ 12 مشروعا تهدف إلى توطيد القطاع. مشروعان منها يتعلقان بتحسين الانتاج الفلاحي، وثلاثة مشاريع تتعلق بتنويع الاقتصاد في علاقة بالإنتاج الفلاحي، واثنان يتعلقان بتحسين حوكمة الموارد الطبيعية، واثنان يتعلقان بتحسين القدرات الفنية للمنتجين الفلاحيين من خلال توطيد التأطير والدعم للقطاع الفلاحي، وثلاثة تتعلق بتطوير منظومات الانتاج ، واثنان تتعلقان بتحسين الوضع العقاري.

القطاع الصناعي

تقدّر الرؤية الاستراتيجية للمخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة أن يصبح القطاع الصناعي، في المستقبل، أحد أهمّ دعائم التنمية بالجهة، وهذا هو الخيار الاستراتيجي الأساسي الذي ينبغي أن تعتمده الجهة مستقبلا في تنميتها، لأنّ القطاع الفلاحي يشهد اشباعا على كلّ المستويات، يضرّ بازدهار الجهة ويهدّد تماسكها الاجتماعي. فالمطلوب التصدّي السريع لمسار "الانفصال" (décrochage) الصناعي الذي عاشته الجهة بإطلاق حيوية صناعية قائمة على التوجهات الاستراتيجية الثلاثة التالية:

- **توجه استراتيجي 1**: توفير البنية التحتية والتجهيزات الصناعية المناسبة للولاية، كي تتحسّن جاذبيتها لجلب الاستثمارات الصناعية المحلية والعالمية.
- **توجه استراتيجي 2**: ضمان التأطير والدعم المناسبين لأصحاب المشاريع الصناعية.
- **توجه استراتيجي 3**: دعم نسيج صناعي يتسم بقابلية كبيرة على إحداث مواطن الشغل، على أن يكون العمل المعروض متنوّعا وذا قيمة.

وفي سبيل تفعيل هذه التوجهات الاستراتيجية، تعتمد خطّة عمل القطاع الصناعي إحداث 08 مشاريع، ثلاثة منها متعلقة بتجهيز سيدي بوزيد بالشبكات والبنية التحتية، الصناعية والتكنولوجية، واثنان يتعلقان بتقوية الدعم والتأطير، وثلاثة منها تتعلق بتطوير النسيج الصناعي المندمج والثري بإمكانات التشغيل.

قطاع الخدمات

يرتبط هذا القطاع بمستوى التنمية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، ومنها خاصة الصناعة والفلاحة. وفي الوقت الحاضر، يظلّ قطاع الخدمات متواضعا نسبيّا ويهمّ أساسا الخدمات غير التجارية التي تقدّمها الإدارات والمصالح العمومية (الصحة، التربية، الثقافة، ...). ومن أجل إدخال الحيوية في هذا القطاع، وقع اعتماد توجهين استراتيجيين في المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة:

- **توجه استراتيجي 1**: تطوير وتحسين الخدمات غير التجارية، قصد تحسين جودة الحياة بالجهة والرفع من جاذبيها.
- **توجه استراتيجي 2**: تطوير الخدمات التجارية في علاقة بالحركية الاقتصادية بالجهة.

وفي سبيل تفعيل هاذين التوجهين الاستراتيجيين، تعتمد خطة العمل إحداث 06 مشاريع تتصل بالصحة، والسياحة البيئية، والثقافة، والمواصلات والنقل.

قطاع التهيئة الترابية والبنية الأساسية

يمثّل هذا القطاع قاعدة لكلّ مسار تنمية جهوية. ولم يكن الجهد الذي بذلته السلطات العمومية بالجهة كافيا في مجال التجهيز والبنية التحتية، فلم يسمح بهيكلة ترابية حول نسيج حضري تراتبي، ولم يسمح بتركيز تجمّعات ذات كثافة سكانية، أو تحقيق تطوّر اقتصادي متنوّع وجاذبية للاستثمار الخاص في قطاعات الاقتصاد الحضري. ويمكن القول إنّ جهة سيدي بوزيد ظلت، لهذا السبب، جهة ذات تجهيزات محدودة، وغير مهيكلة، وقليلة الجاذبية. ومن أجل استدراك هذا الوضع، اعتمد المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة التوجهات الاستراتيجية التالية:

- **توجه استراتيجي 1**: تطوير البنية الحضرية والريفية، خاصة مدينة سيدي بوزيد التي تمثل المركز الحضري والاقتصادي الرئيسي في الجهة.
- **توجه استراتيجي 2**: رفع العزلة عن الوسط الريفي، بما يدعم التواصل والاندماج بين مختلف مكوّنات المجال الجهوي.
- **توجه استراتيجي 3**: تنمية نجاعة الخدمات العمومية وتجويدها.
- **توجه استراتيجي 4**: جعل التهيئة الترابية أداة استراتيجية في خلق منوال تنمية جديد بالجهة.

وفي سبيل تفعيل هذه التوجهات الاستراتيجية، تعتمد خطة عمل التهيئة الترابية والبنية الأساسية إحداث 12 مشروعا، ثلاثة منها تتعلق بتطوير التنمية الحضرية، وثلاثة بالمساهمة في هيكلة الوسط الريفي الجهوي، واثنان لدعم تشبيك الجهة بواسطة البنى التحتية للنقل، وأربعة لتحسين التجانس المجالي بالجهة.

التلوث البيئي من جراء المقاطع

قطاع التعليم العالي والتكوين المهني والبحث والتطوير

يمثّل تكوين الموارد البشرية وسيلة أساسية للتنمية الجهوية، وقد ظلت ولاية سيدي بوزيد، على هذا المستوى، منطقة محرومة، و مقدراتها في التكوين (وهي مقدرات حديثة نسبيا في مجال التعليم العالي والبحث و التطوير) محدودة المردود على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولاستدراك هذا الوضع، اعتمد المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة ثلاثة توجهات أساسية تهدف الى تطوير التعليم العالي والتكوين المهني والبحث:

- **توجه استراتيجي 1**: دعم نسيج المؤسسات الجامعية، العلمية والتقنية، في علاقة بالنسيج الاقتصادي في الجهة، لا سيّما النسيج الصناعي.

- **توجه استراتيجي 2**: تقوية البحث الفلاحي، وتشجيع المراوحة بين البحث والتكوين في الاختصاصات المطلوبة للتنمية الاقتصادية بالجهة.

- **توجه استراتيجي 3**: مزيد من تكييف نظام التكوين المهني في الجهة مع حاجيات نسيجها الانتاجي، وذلك بمزيد تشريك الأطراف المعنية.

وفي سبيل تفعيل هذه التوجهات الاستراتيجية، تعتمد خطة العمل في التعليم العالي والتكوين المهني والبحث المرتبط بالتنمية على إحداث 10 مشاريع، ثلاثة منها تتعلّق بدعم النسيج الجامعي المتوفّر حاليا، وثلاثة بتنويع الاختصاصات المدرّسة حاليا في التعليم العالي وربطها بالنسيج الاقتصادي، وثلاثة منها تهدف إلى تجديد نظام التكوين المهني وتحقيق تجانسه مع احتياجات جهة سيدي بوزيد والسوق الوطنية عامة، ومشروع واحد لدعم البحوث الفلاحية قصد تحسين الأداء التقني للقطاع الفلاحي.

قطاع البيئة

يتسم الوضع البيئي الحالي في جهة سيدي بوزيد برداءة محيط العيش ، بما يمكن أن يهدّد جديّا التنمية مستقبلا. وأمام هذا الوضع البيئي الصعب، يتعيّن وضع البعد البيئي في صدارة مسار التنمية المستقبلية في الجهة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمد المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة ثلاثة توجهات في مجال البيئة:

- **توجه استراتيجي 1**: إصلاح الوضع الحالي عبر مخطّط للتصدّي لكلّ الأضرار البيئية.
- **توجه استراتيجي 2**: استباق التهديدات البيئية المستقبلية.
- **توجه استراتيجي 3**: دعم مقدرات الجهة في مجال الحوكمة البيئية.

ومن أجل تفعيل هذه التوجهات الاستراتيجية، اعتمدت خطة العمل في البيئة إحداث 14 مشروعا، سبعة منها تتعلّق بالتصرّف في النفايات الصلبة، واثنان تتعلق بالتطهير، مشروع واحد خاص بالمقاطع، ومشروع واحد يهدف إلى تهيئة مساحات بلدية خضراء، وثلاثة مشاريع تهدف لدعم المقدرات الجهوية في مجال التصرف في المحيط.

وتبلغ **التكلفة التقديرية لخطط العمل في القطاعات الستة** التي حدّدها المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة حوالي 1322 مليون دينار، تتوزّع على مختلف القطاعات بالشكل التالي:

جدول 9 : تقدير تكلفة المشاريع ذات الطابع القطاعي

القطاع	تقدير التكلفة (مليون دينار)
الفلاحة	75
الصناعة	112
الخدمات	174
التهيئة الترابية والبنية الأساسية	352
التعليم العالي والتكوين المهني والبحث والتطوير	*488
البيئة : التصرف في النفايات والتطهير و المقاطع	121
الجملة	**1322**

* تعتبر هذه التكلفة مرتفعة بسبب مشروع إحداث كلية طبّ ومستشفى جامعي (400 مليون دينار).

3.6 – التكامل بين المشاريع

مع أنّ تقديم هذه المشاريع قد توزّع حسب القطاعات، فإنّ من الجدير التذكير بأنّ خطة عمل المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة قد أعدّت بمقتضى مقاربة اندماجية، تأخذ بعين الاعتبار في الآن ذاته ما يلي:

- التكامل بين المشاريع ذات الطابع الجهوي، والمشاريع ذات الطابع القطاعي، بما أنّ المشاريع من الصنف الأوّل تمثّل وسائل حوكمة ودعم لمجموع استراتيجية التنمية الجهوية، كما حدّدها المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة، والمشاريع من الصنف الثاني تمثّل وسائل التدخّل المعدّة لتفعيل هذه الاستراتيجية.
- التكامل بين مختلف المشاريع للقطاعات المختلفة من حيث المضمون. وقد تمّ تحديد مختلف هذه المشاريع عبر استشارة موسّعة لم تقتصر على المعنيّين بكلّ قطاع من هذه القطاعات، بل جمعت كلّ الأطراف في الجهة.

- التكامل بين القطاعات ذات الطابع الانتاجي (الفلاحة والصناعة والخدمات) والقطاعات الأفقية التي تمثّل شرطا إطاريّا لبعث حيوية تنموية حقيقية بالجهة، تتسم بالاستمرارية والدوام. وفي هذا الصدد، تمثّل مشاريع تطوير قطاع التهيئة الترابية والبنية التحتية نقطة الانطلاق لكلّ المسار التنموي بالجهة.

- مساهمة مختلف المشاريع ذات الطابع الجهوي والقطاعي في التجسيد الفعلي للرؤية والتوجهات الاستراتيجية المعتمدة في المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة. وعليه، سعت عملية تحديد المشاريع وتصوّرها إلى الاستجابة للأهداف والمتطلبات التي تنصّ عليها هذه الرؤية، لا سيّما ما يتعلّق منها ببعث مسار تنموي في الجهة يتسم بالاستدامة والاندماج.

4.6 - التكلفة الجملية لخطة عمل المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة

تقدّر التكلفة الجملية لخطة عمل المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بحوالي 2500 مليون دينار. ويمثل هذا المبلغ تقديرا أوليّا للكلفة، سيقع تدقيقه لاحقا بواسطة دراسات تنفيذ المشاريع، بما يمكّن في الآن ذاته من تحديد التكلفة والشروط الخاصة بإنجازها.

5.6 – قائمة مفصلة بالمشاريع حسب القطاع والتكلفة التقديرية

المشروع	الكلفة (بحساب مليون دينار)
مشروع ذو صبغة جهوية (2 مشاريع)	**1151**
وكالة التنمية الجهوية الاقتصادية والاجتماعية	1
بنك جهوي للتنمية	1150
2 ـ الفلاحة (12 مشروعا)	**75**
تحسين إنتاجية الزراعات البعلية	13
تطوير المستغلات العائلية وإعادة تأهيل المناطق السقوية	18
تنمية منظومة انتاج وتصنيع الألبان	0,65
تنمية منظومة التكييف والتخزين في شكل وحدات صغرى	20
إنشاء مركز تسويق وتعبئة وقاعدة لاستغلال منتجات الجهة	3
التصرف الرشيد في المراعي مع المحافظة على النباتات الأصلية	5,4
التصرف المندمج في الموارد المائية	5,2
توفير الاحاطة الفنية للفلاحين	2,30
تطوير البحث العلمي الفلاحي حول مختلف أنماط الإنتاج الجهوي	3,30
إنتاج زيت الزيتون البيولوجي بالجهة تحت علامة المصدر: "زيت قمودة البيولوجي ".	1,20
إنتاج خرفان الجهة تحت علامة المصدر: "خروف سيدي بو زيد"	1,20
انتاج غلال الجهة تحت علامة المصدر: "غلال الرقاب"	1,20
تحديث النصوص التشريعية الخاصة بالأراضي الدولية	0,55
سن قانون يحمي المستغلات الفلاحية من التجزئة	0
3 ـ الصناعة (8 مشاريع)	**112**
إنشاء مناطق صناعية وإعادة تهيئتها وبناء محلات صناعية	18
إعادة تهيئة الشبكة الكهربائية لتطوير النشاط الصناعي	20
تجهيز مدينة سيدي بوزيد بالغاز الطبيعي	70
دعم الهياكل العمومية بهدف تحسين مناخ الأعمال بالجهة	1,7
دراسة التموقع الاستراتيجي لشركة المركب الصناعي والتكنولوجي بسيدي بوزيد	0,80
دراسة لوضع استراتيجية لتنمية منظومة الصناعة الغذائية.	0,50
دراسة تقييمية للمواد الإنشائية بالجهة	0,50
دراسة استراتيجية حول تطوير الصناعات التصديرية كليا بالجهة	0,50
4 ـ الخدمات (6 مشاريع)	**174**
إنشاء عيادة خاصة متعددة التخصصات	20
استكشاف المواقع الأثرية بالجهة وتهيئتها	3
تهيئة المنتجعات الصحية والمنتزهات البيئية وتطويرها	1
إنشاء مجمع فنادق ذو جودة عالمية	50
إنشاء مركب مختلط خاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	50
إنشاء شركة مختلطة مختصة في النقل الجماعي بواسطة الحافلات	50

5 ـ التهيئة الترابية والتجهيز (12 مشاريع)	**352**
إعداد استراتيجية لتنمية مدينة سيدي بوزيد	0,40
إعداد مخطط للجولان لمدينة سيدي بوزيد	0,15
هيكلة المنتزه الحضري والسياحي بلسودة	25
تطوير المراكز الريفية بالجهة	10
برنامج لفك عزلة المناطق الريفية	250
برنامج لدعم مجامع التنمية الخاصة بالمياه الصالحة للشراب	0,65
تطوير شبكة الطرقات بين المدن	55
تطوير شبكة الطرقات بين مراكز الخدمات المتوسطة	9
مراجعة امثلة التهيئة للبلديات	0,30
إعداد استراتيجية عقارية جهوية	0,30
إنشاء وكالة جهوي للتهيئة والتنمية	1
إعداد مثال توجيهي خاصة بالمياه الصالحة للشراب	0,20
6 ـ التعليم العالي، والتكوين المهني، والبحث-التنمية (10 مشاريع)	**488**
إعداد برنامج لدعم الجودة بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية وبكلية العلوم والتقنيات	1
إنجاز قاعدة جامعية منفتحة على العالم	0,40
إعداد مركز شراكة بين الجامعة والصناعة	0,40
بعث مرحلة تحضيرية علمية وتكنولوجية	0,50
احداث مدرسة وطنية للمهندسين	60
احداث مركب صحي مندمج يحتوي على كلية الطب ومستشفى جامعي ومدرسة عليا لعلوم وتقنيات الصحة	400
احداث محطة خدمات السيارات بمركز التكوين والتدريب المهني بسيدي بوزيد	0,25
تطوير التكوين والإدماج المهني	0,25
إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بالمكناسي	25
دراسة إمكانية إحداث فرع للقطب التكنولوجي للصناعات الغذائية بنزرت بسيدي بوزيد	0,20
7 ـ البيئة: التصرف في الفضلات، والصرف الصحي، والمقالع (14 مشروعا)	**121**
احداث مصب جهوي مراقب للنفايات ومراكز تحويل وإعادة تأهيل المصبات العشوائية المستغلة حاليا	16,60
دراسة وتطوير نظام جمع النفايات المنزلية بالمناطق الحضرية	0,15
وضع مخطط للتصرف في النفايات الصلبة في المناطق الريفية	0,08
إعداد برنامج تجميع النفايات الصلبة القابلة للرسكلة : دراسة وإنجاز	1,71
تحسين استغلال النفايات العضوية بواسطة تحويلها إلى أسمدة	27
إعداد مخطط جهوي للتصرف في النفايات الطبية	0,10
إعداد برنامج جهوي للتصرف في نفايات الهدم والبناء: دراسة وإنجاز	1,30
تطوير شبكة للتصرف في نفايات السوائل	51
إعداد مخطط جهوي للصرف الصحي	7,50
برنامج جهوي للحد من الضرر والتلوث الناتج عن المقالع وتطوير طرق استغلالها	11,10
دراسة وإعداد برنامج تهيئة المنتزهات الحضرية والفضاءات الخضراء في التجمعات السكنية	3,48
دعم الإطار المؤسساتي بالجهة للتصرف في المجال البيئي	0,80
إعداد مخطط لتكوين العاملين في قطاع النفايات الصلبة	0,08
إعداد مخطط جهوي للاتصال للحد من تدهور البيئة بالجهة	0,10
المجموع (64 مشروع)	**2473**

هذه الوثيقة هي محصّلة شراكة ومساهمة نشيطة بين العديد من الأطراف، وقد تمت صياغتها النهائية بفضل:

- **قيادة منهجية وعلمية** تولاّها الأستاذ علي عبعاب والسيدة عائدة الطرهوني-لوتزر وهلموت كريست (GIZ)،
- **دعم على المستوى المنهجي** من طرف الأستاذ منجي صغير و حلمي صبارة ،
- **دعم مؤسساتي ولوجستي** وفّره رشيد فتيني(CA) وفوزي غراب وفتحي غابري (ODCO)،
- **خبرة علمية وتقنية** تولاّها الخبراء: الأستاذ حسين الديماسي، والأستاذ عبد العزيز موقو، والأستاذ حمادي تيزاوي، وعلي محجوب، ومحمد بوعون، ورضوان النسيبي، وعادل قسومي،
- **تنسيق محلي** قامت به السيدة وفاء التليلي،
- **مساهمة نشيطة** من أعضاء المائدة المستديرة الاقتصادية،
- **دعم ومشاركة** مستمرّين من السلطات الجهوية والمصالح التقنية بالجهة،
- **دعم** من إدارة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسيدي بوزيد لتنظيم ورشات واجتماعات أعمال فريق المخطّط الجهوي للبيئة والتنمية المستديمة بقاعات المعهد.

نشرت من قبل الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)

مقر المؤسسة : بون و إشبورن، ألمانية

دعم اللامركزية للسياسات البيئية في تونس
مكتب الوكالة الألمانية للتنمية
ص.ب. 753 ـ 1080 سيداكس تونس
الهاتف 20 72 96 71 216 +
www.giz.de

تاريخ المراجعة أفريل 2015

تصميم و طباعة شركة Kréa، تونس 1002

النص الأستاذ علي عبعاب والأستاذ حسين الديماسي والسيدة عائدة الطرهوني

الصور الأستاذ علي عبعاب و محمد بوعون و حلمي صبارة

محتويات هذا المنشور هي من مسؤولية الوكالة الألمانية للتنمية.

بالتعاون مع وزارة التجهيز والتهيئة الترابية و التنمية المستديمة

نيابة عن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)

عناوين مكاتب

برلين
BMZ Berlin
Stresemannstraße 94
10963 Berlin, Deutschland
T +49 30 18 535 - 0
F +49 30 18 535 - 2501

بون
BMZ Bonn
Dahlmannstraße 4
53113 Bonn, Deutschland
T +49 228 99 535 - 0
F +49 228 99 535 - 3500

poststelle@bmz.bund.de
www.bmz.de